المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/11/2015

Abdelilah Benkirane

L'intervention du chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, à la télévision, suite aux conclusions rendues publiques du Rapport du **CNDH** sur l'égalité Hommes-Femmes au Maroc, a suscité les réactions les plus controversées. Benkirane a littéralement et frontalement attaqué Driss El Yazami, Président du Conseil, sur l'équité en matière d'héritage recommandée dans le Rapport. Il est allé jusqu'à le traiter de vouloir créer une fitna et lui demander de s'excuser. Mais dans quel monde vivons-nous !!! L'égalité dans l'héritage est demandée par toutes les associations féminines depuis belle lurette.Le chef du gouvernement tombe bien bas en voulant faire, comme à l'accoutumée, du populisme. Au lieu de s'attaquer à des problèmes cruciaux comme l'emploi, le chômage ou la baisse du pouvoir d'achat des Marocains, Benkirane préfère faire de la politique politicienne.

http://www.bled.ma/flop/abdelilah-benkirane/

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

رسم وخبر

العيون...انطلاق فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

E-1153

افتتحت، مساء الأحد بالعيون، فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تنظمها على مدى ستة أيام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، وذلك بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه التظاهرة، التي تعرف تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة الساكنة المحلية بعدد من الفضاءات بمدينة العيون، بمشاركة عدد من الفاعلين المدنيين والقطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجون ، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

انطلاق فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

افتتحت، الأحد الماضي بالعيون، فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تنظمها على مدى ستة أيام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، وذلك بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه التظاهرة، التي ستعرف تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة الساكنة المحلية بعدد من الفضاءات بمدينة العيون بمشاركة عدد من الفاعلين المدنيين والقطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الابواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أن هذه التظاهرة تندرج في إطار ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها فكرا وممارسة، مشيرا إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة ساهمت في بلورة ثقافة جديدة لحقوق الإنسان لدى ساكنة الجهة.

وأضاف أن اللجنة، باعتبارها الية لمراقبة حقوق الانسان والمحافظة عليها، تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

وأشار إلى أن هذه التظاهرة، التي انطلقت فعالياتها من السجن المحلي بالعيون، تندرج افي إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن وإشراكهم في الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء كما تشكل مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان داخل المؤسسة السجنية.

وقد افتتحت هذه التظاهرة، التي حضرها فضلا عن رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون ومدير السجن المحلي وعدة فعاليات من المجتمع المدني، بإحداث ولوجيات بمقر السجن لفائدة السجناء من ذوي الإعاقة وإقامة مباراة في كرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، بالإضافة إلى تنظيم ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون. كما تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان ،من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء المؤسسة السجنية وذلك بغية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.

العيون... انطلاق فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

41573

افتتحت، مساء أول أمس الأحد بالعيون، فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تنظمها على مدى ستة أيام اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، وذلك بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه التظاهرة، التي ستعرف تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة الساكنة المحلية بعدد من الفضاءات بمدينة العيون بمشاركة عدد من الفاعلين المدنيين والقطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المتحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة أربع سنوات، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

وأوضح رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أن هذه التظاهرة تندرج في إطار ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها فكرا وممارسة، مشيرا إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون- السمارة، ساهمت في بلورة ثقافة جديدة لحقوق الإنسان لدى ساكنة الجهة.

وأضاف أن اللجنة، باعتبارها آلية لمراقبة حقوق الإنسان والمحافظة عليها، تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

وأشار إلى أن هذه التظاهرة، التي انطلقت فعالياتها من السجن المحلي بالعيون، تندرج في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن وإشراكهم في الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، كما تشكل مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان داخل المؤسسة السجنية.

وافتتحت هذه التظاهرة، التي حضرها فضلا عن رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون ومدير السجن المحلي وعدة فعاليات من المجتمع المدني، بإحداث ولوجيات بمقر السجن لفائدة السجناء من ذوي الإعاقة وإقامة مباراة في كرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، بالإضافة الى تنظيم ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون. كما تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان، من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء المؤسسة السجنية وذلك بغية تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

رسالة الاتحاد

1-11-13

قاموس الفتنة والنقاش العمومي..

يشن مسؤولو العدالة والتنمية، بصفتهم الحزبية والحكومية، حربا شعواء ضد المجلس الوطني لحقوق الانسان المؤسسة الدستورية التي عرفها الفصل 161 من الدستور بأنها :» مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها ...«. ويبدو أن هناك توزيعا للأدوار بين زعماء هذا الحزب في التعامل مع المجلس منذ صيغته الجديدة (مارس 2011) كامتداد للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان.

بداية كانت هناك خرجات إعلامية، بل مواقف سياسية، أصدرها حزب العدالة والتنمية التي بدا فيها أنه لم يقطع مع هويته كامتداد للشبيبة الاسلامية، والتي كان من تاريخ استعمالها لهذا النوع من الحرب الأصولية أن تلوثت أيادي أعضائها بدماء الشهيد عمر بنجلون . مواقف بشأن تركيبته التي استندت على الكفاءة والخبرة بدل تمثيلية المنظمات والهيئات . وتم خنقه ماديا بترك نفس الاعتماد الذي كان مخصصا للمجلس الاستشاري بالرغم من أن الصيغة الجديدة تميزت باللجان الجهوية الثلاثة عشرة ... وتعرضت تقارير المجلس وآراؤه الاستشارية للتبخيس أكثر من مرة من طرف هذا الحزب، ومن طرف أذرعه الدعوية والاعلامية وبرلمانييه ...

وحاليا يشن قادة العدالة والتنمية حربا شعواء ضد التقرير الموضوعاتي الذي نشره المجلس بشأن المناصفة والمساواة ، والذي تضمن أكثر من 90 توصية ترى هذه المؤسسة الوطنية أنها مقترحات من أجل تحسين أوضاع النساء ببلادنا، وفتح آفاق لهن في إطار التنمية وإقرار حقوق الانسان. ولم تر أعين هؤلاء من التقرير سوى توصية اجْتَرَأوها من سياقها وعزلوها عن إسْنَاداتها كي يوهموا الرأي العام بأن المجلس الوطني لحقوق الانسان يمس بالدين الاسلامي وبحدود الله .

في نهاية الاسبوع تحدث وزير العدل والحريات في برنامج إذاعي أعيد نشر مضامينه يوم أمس في إحدى اليوميات يقول فيه بأن إدريس اليزمي يسعى لإثارة »الفتنة« بتقرير المناصفة والمساواة . وقبله بأسبوع استعمل رئيس الحكومة رئيس حزب العدالة والتنمية نفس المصطلح بل نفس الصيغة. وقبلهما كانت هناك خرجة لوزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة مصطفى الخلفي الذي قال بأنه يعبر عن رأيه الشخصي والمتمثل في أن توصية الإرث تعد استفزازا، وتتناقض مع روح الدستور .

والملاحظ أن القاموس المستعمل في هذا الموضوع المفتوح للنقاش العمومي والمتعدد هو قاموس يمتح شحناته من التاريخ الدموي الذي أثارته »الفتن« في التاريخ البعيد والقريب للمسلمين. وهو بذلك قاموس يشعل الحرب، ويقسم المجتمع إلى نقيضين لا رابط بينهما، ولا حل للخلاف بينهما إلا بالقتل و»رفع المصحف فوق الأسنة« كما علمنا تاريخ الفتنة الكبرى.

لقد كان الأجدى والأجدر أن تناقش القضايا الخلافية في الدستور والسياسة بالمصطلحات الدستورية والسياسية، بعيدا عن الشحن الايديولوجي وبالمصطلحات الحَدِّية، التي لا تتبعها إلا الحرب، حقيقة ومجازا.

فليتحمل كل مسؤوليته.

موقف ابن كيران من المساواة في الإرث يثير استياء «التحالف المدني»

2/15735

عبر التحالف المدني من أجل تفعيل الفصل 19 من الدستور عن استيائه من موقف رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران بخصوص المساواة في الإرث والتي عبر عنها في الحوار المطول الذي أجراه الخميس الماضي مع قناة medi 1 tv.

وقال التحالف المدني إن تصريحات رئيس الحكومة «كما وردت على لسانه لا تمتّ بصلة للمسار الديمقراطي الذي قطعه المغرب، والذي راكم خلاله مكتسبات عديدة تحققت بعد تضحيات جسيمة، كما يتناقض مع التزامات الدولة المغربية» مضيفا أن هذه التصريحات «تعدّ إرهابا فكريا واضحا وسعيا إلى قمع المؤسسات والمجتمع المدني والتيارات السياسية والمدنية بالمغرب، من أجل منعها من فتح الحوار في القضايا التي تهمّ المجتمع، والتي تتعلق أساسا بأشكال الظلم التي تلحق النساء نتيجة القوانين التمييزية ضدهن».

واعتبر التحالف أن «التهجم على مؤسسة دستورية تجعل رئيس الحكومة يموقع نفسه فوق الدستور وفوق القوانين وخارج السياق المغربي، حيث أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان اشتغل في تقريره وفق الصلاحيات المخوّلة له دستوريا، وفي إطار المبادئ التي أسّس بناء عليها، والتي يعرفها رئيس الحكومة ولم يسبق له أن شكك فيها. ما يعني أن رئيس الحكومة يقبل بالمنطلقات والأسس القانونية ويرفض النتائج المترتبة عنها».

إن مواقف رئيس الحكومة، يضيف البيان، «لتتناقض مع الدستور الذي ينص صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الرجال والنساء في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينصّ على تحقيق المناصفة، وهي مضامين تستند بنص الدستور على منظومة حقوق الإنسان الدولية التي اعتبرها الدستور المغربي «كلا غير قابل للتجزيء»».

مضيفا أن ما عبر عنه رئيس الحكومة «يتناقض مع الموقف الذي اتخذه حزبه بتوقيعه على البرتوكول الملحق باتفاقية "سيداو" قبل بضعة أسابيع، وهي الاتفاقية التي تنصّ صراحة على تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في كل المجالات بدون استثناء».

وكان رئيس الحكومة، وفي أول رد له على توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بمراجعة أحكام الإرث، قد طالب إدريس اليازمي رئيس المجلس بـ«سحب» هذه التوصية. وأضاف ابن كيران، خلال استضافته في برنامج خاص بث على قناة «ميدي 1 تيفي» «اليازمي لا يدرك أن هذه التوصية قد تثير فتنة» في المجتمع، معتبرا أن هذه التوصية بمثابة «صب للزيت على النار وبحث عن الفتنة».

وأشار ابن كيران إلى أن اليازمي «يجب عليه سحب هذه التوصية والاعتذار عنها»، مضيفا: «واش المغرب دار خالية ما عندوش علماء حتى ولى السي اليازمي كيفتي ليتا فالدين».

24/5/16

بالمناسبة

تكتبها لـ«الأحداث المغربية» كل ثلاثاء:
سناء العاجي

عنصرية، مساواة، نفاق وشجاعة...

سأتطرق هذا الأسبوع لموضوعين بعيدين ظاهريا، لكن قاسما مشتركا يجمعهما. هذا القاسم هو وجود بعض الأفراد أو المجموعات التي تدافع عن قيم معينة، في حين أن ممارساتها اليومية أو حتى الموسمية تفضح عدم إيمانها العميق بها.

أن ندافع عن قيم حقوق الإنسان والعدالة، معناه أن نراها خارج شعاراتك... أن نراها في ممارساتك الحقيقية....

لكن، وفي نفس الوقت، هذا لا ينفي حاجتنا لقوانين تؤطرنا وتضمن هذه الحقوق، حين تغلب الشعارات الممارسة. حين يكتفي البعض بالشعار.

لكي نوضح الصورة أكثر، دعونا نتأمل هذين المثالين:

المثال الأول يتعلق بالمسيرة التضامنية مع الشعب الفلسطيني، والتي تم تنظيمها الأحد الأخير من شهر أكتوبر... المسيرة التي أصابتنا بالدهشة... بالألم... وبعدم الفهم. ما حصل ذلك الأحد أمر يجب أن يخجل منه المنظمون وأن ينبهنا للأخطار المتربصة. خلال هذه المسيرة، شاهدنا مَسْرَحَة (لا تليق أساسا بأي مظاهرة تضامنية لأن المكان الطبيعي للمسرح هو... المسرح. وحتى مسرح الشارع له قواعده ولا يعقل تنظيمه خلال مسيرة تضامنية) لجريمة قتل. وكما قال أحد الزملاء، فإن مسرحة القتل مشاركة في القتل.

هكذا، خلال هذه المسيرة التضامنية، ليس بعض الشباب الكوفية الفلسطينية التي غطوا بها وجوههم، وهم يشهرون السلاح في وجه أو ظهر أشخاص آخرين متنكرين في زي رجال دين يهود. الدفاع عن حقوق فلسطين يتم إذن بقتل اليهود؟ نعم سادتي، فهذه الرسالة الوحيدة التي تصلنا حين نشاهد الصور.

المسيرة التضامنية مع الشعب الفلسطيني هي مبادرة إيجابية لا يمكن إلا تثمينها. القضية الفلسطينية هي قضية عادلة لشعب محتل يعاني من التجاوزات اللا إنسانية الكثيرة للمحتل الإسرائيلي، وذلك بشهادة المنظمات الحقوقية عبر العالم. لكننا لا نستطيع الدفاع عن حقوق فئة، بتعميم الظلم اتجاه فئة ليست معنية بهذا الظلم.

لا يمكننا أن ندافع عن الحق بدعم القتل وبدعم الخلط بين المفاهيم. حين نكون متناسقين مع ذواتنا في الدفاع عن قيم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وغيرها من المبادئ النبيلة، فنحن لا نخلط بين اليهود وبين إسرائيل وبين الصهيونية.

هناك أولا مغاربة يهود لا يمكن أن نخلق ونطور نعرات الحقد ضدهم لأنهم ينتمون لهذا الوطن تماما مثلنا. أن يشكلوا أقلية عددية لا يجعلهم أقل انتماء للوطن منا ولا أقل مغربية.

ثانيا، هناك الآلاف من اليهود عبر العالم، سواء منهم المغاربة أو غيرهم، ممن لا يتحملون مسؤولية تجاوزات إسرائيل في حق الفلسطينيين؛ بل فيهم من يتضامن مع القضية الفلسطينية.

إذا قبلنا الخلط بين اليهود والصهيونية، علينا أيضا أن نقبل بالخلط لدى بعض الغربيين بين الإسلام والإرهاب، أو بين الإسلام والتطرف. أن نعتبر كل يهودي مسؤولا عما يقع في فلسطين لا يختلف كثيرا عن تصور بعض الغربيين بأن كل مسلم هو إرهابي.

لذلك وجب الانتباه...

المثال الثاني يتعلق برسالة الأستاذ عبد الرحيم شيخي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح، الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية. كنت قد أشرت الأسبوع المنصرم لكونها رسالة تعبر عن قدرة على النقاش الرصين. هذه حقيقة. لكن نقطة فيها أثارتني وأريد أن أتوقف عندها مجددا. في ختام رسالته، دعى الأستاذ شيخي الحقوقيين إلى اقتسام الإرث بالعدل مع أخواتهم قائلا لهم: «إني أنتظركم أيها الشجعان».

نعرف أن بعض الأسر، من بينها تلك التي يوجد بها حقوقيون ومن بينها أسر محافظة متدينة، قامت بتقسيم الإرث خارج ما تقوله الآيات القرآنية، حماية لبعض أفراد الأسرة وإحقاقا للعدل. لدي كل منا قصة لأقاربه أو معارفه في هذا الإطار. هناك أيضا أشخاص يناضلون في ميدان حقوق الإنسان، لا يحترمون المساواة في الإرث لأن الأمر حين يتعلق بالمصالح المادية يجعل الكثيرين ينسون الشعارات التي يتغنون بها (أقول الشعارات لأني أعتبر أننا حين نكون متشبعين بقيمنا. فنحن نحترمها في كل الظروف). كما أن هناك أشخاصا متدينين (أو يدعون التدين) ينهبون حقوق الأقارب باسم قراءة معينة للدين تخدم مصالحهم. باختصار، بين المتدينين والحقوقيين هناك من يمارس قناعاته الدينية أو الحقوقية على أرض الواقع من أجل إحقاق العدل، وهناك من يستغل شعاراته الدينية والحقوقية لنيل مصالح معينة.

في موضوع الإرث، كما في موضوع العمال المنزليين وغيرها من المواضيع المرتبطة بالحقوق، لا يمكننا أن نكتفي بالنوايا الحسنة لبعض الأفراد بل علينا أن نسن قوانين تضمن حقوق جميع المواطنين والمساواة بينهم.

لذلك، لا يكفي أن يكون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان شجاع أو مائة شجاع لكي نفرح... المساواة تحتاج لقوانين تضمنها خارج الشجاعات الفردية. وقيمتا في العدل والمساواة تحتاج أن تكون على محك الممارسات لكي ندرك ويدرك الآخرون مدى إيماننا العميق والحقيقي بها.

الكتابة الوطنية تصدر بيان حول التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"

في سياسة التعليقات على الكتابة الوطنية تصدر بيان حول التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب" مغلقة

دخل المغرب في نقاش حاد وعميق هو الأول من نوعه على مستوى العالم العربي حول المساواة

في الإرث بين الرجل والمرأة . جاءت بعد توصية تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 20 أكتوبر 2015 . حول " النهوض بالمساواة والإنصاف بين الجنسين " .

حيث أن هذا التقرير عرف كذلك جدالا على مستوى المنابر الإعلامية والمواقع الإجتماعية الوطنية ..

إننا داخل جمعية ولاد البلاد نتابع بكل انتباه لكل الخرجات الإعلامية و البيانات والبلاغات الصادرة عن المنظمات المدنية والسياسية والناتجة عن هذه التوصية وإذ نثمن المجهودات الكثيفة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعماله وعلى ضوئه نوصي بما يلي :

ضرورة احترام التوازن بين المرجعية الكونية التي تشمل مختلف المواثيق الدولية بالمقارنة مع المرجعية الوطنية التي لها خصوصياتها و تشمل أيضا من جهة الدستور بصفته القانون الأسمى الذي نص على الحقوق وكذا الترسانة القانونية ذات الصلة بحقوق المواطنين .

وإننا نعتبر أيضا على أن بعض توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي انتصار لبعض مطالب

الحركة النسائية والحقوقية بالمغرب .

http://elwatannow.info/archives/21531

المساواة في الإرث وإمامة المرأة .. دعوة للاجتهادٌ أم إثارة للفتنة؟

أيوب الريمي

أثارت **دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إلى فرض المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، ودعوة الناشطة الأمريكية آني زونفيلد إلى إقامة الصلوات بشكل مختلط، وإمامة المرأة للرجل، في زيارتها إلى المغرب، (أثارت) ردود فعل متباينة، بين مستهجن لها بدعوى أن المغرب بلد إسلامي، وأن هذه القضايا حسم فيها النص القرآني والسنة النبوية، وبين من اعتبر أن إثارة مثل هذه الملفات يستوجب اجتهادا علميا وفقهيا "يتماشى مع متطلبات العصر".

والأكيد أن مثل هذه المواضيع ذات الحساسية الدينية تحتل حيزا هاما من النقاش العمومي، ويتم تسييسها بشكل كبير، فتتحول إلى مواجهة بين أطراف سياسية مختلفة، كل يريد أن يحقق منها مكاسب سياسية على حساب خصمه السياسي.

بيد أن إثارة مثل هذه المواضيع تكون على حساب أخرى تهم العيش اليومي للمواطن، الذي يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية جمة؛ ما دفع عددا من المتتبعين إلى اعتبار ذلك "زوبعة في فنجان وانحرافا عن المواضيع ذات الأولوية، والتي تروم تحسين العيش اليومي للمواطن".

التعامل بواقعية

يرى أستاذ علم الاجتماع ادريس ايت لحلو أن المساواة في الإرث وإمامة المرأة موضوعان يظهر أنهما مرتبطان، على اعتبار أنهما يقاربان موقع المرأة ومكانتها في الإسلام، "لكنها مختلفان في العمق"، وفق تعبيره، موضحا أن "موضوع المناصفة بين المرأة والرجل مطروح بقوة على ساحة النقاش العمومي؛ أما موضوع إمامة المرأة فلا يعدو كونه حدثا عرضيا سيتم تجاوزه بسرعة".

وأكد أستاذ علم الاجتماع أن موضوع المساواة في الإرث يحتاج إلى السوسيولوجيا الدينية، وليس إلى الاجتهاد الفقهي، "وذلك من أجل تحليل يرى المجتمع المغربي بطريقة براغماتية واقعية"، مردفا بأنه "إذا أخذنا موضوع المساواة في الإرث من الناحية السياسية فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الطبائع؛ فهناك مناطق في المغرب لا ترث فيها المرأة، وهناك مناطق توظف الوصية".

ويكمن الحل بالنسبة لآيت لحلو في اعتماد قيمة الإنصاف "كمدخل لقضية المساواة في الإرث"، موردا أنه تجب الرؤية من منظور الأنثروبولوجيا الدينية "التي عليها أن تدرك الواقع الذي نعيشه في المغرب، لأن هناك عامل العرف في بعض المناطق، والذي يسود فوق أي عامل آخر".

ووصف آيت لحلو النقاش الدائر حاليا حول المساواة في الإرث بـ"النقاش العقيم"، لأنه "سياسي، والهدف منه هو الفوز السياسي"، في حين أن الأجدر بالنسبة لخبير علم الاجتماع هو أن "تترك كل أسرة لإدراكها مفهوم الميراث، وحسب الدواعي والظرفية، شريطة أن يسود منطق الأخلاق؛ وإلا سنعود إلى منطق الغابة"، قبل أن يشدد على أن "الدين يجب أن يتماشى مع أوضاع المجتمع وليس العكس".

لا اجتهاد مع النص

من جهته أكد الحسين آيت سعيد، عضو المجلس العلمي الأعلى والأستاذ بجامعة القاضي عياض، أن مسألة إمامة المرأة للرجل "لم تكن مثار نقاش على امتداد التاريخ الإسلامي، وهذا الرأي لا يمكن مناقشته من الناحية الفقهية لأنه لم يثر في أي وقت سابق، ولا وجود لسبب لمناقشته حاليا"، مضيفا أنه بالنسبة للمغرب الذي يتبنى المذهب المالكي "فحتى إمامة المرأة للنساء أمر مرفوض".

واعتبر آيت سعيد أن هذه المواضيع "هامشية"، خصوصا أن هناك أمورا "منصوص عليها صراحة في القرآن الكريم ولا نقش فيها، كما هو الحال بالنسبة للإرث"، مردفا بأنه "في بعض الحالات، حتى بالنسبة للإرث، فإن المرأة تأخذ أكثر من الرجل".

وأوضح "الفقيه" المغربي أن قواعد الإرث في الإسلام مردها إلى أن "الرجل هو المأمور بالإنفاق على البيت وليس المرأة التي كل مالها هو فضل لها، وليس عليها إنفاقه على البيت أو على زوجها"، معتبرا أن الذين يتحدثون عن كون الواقع المعاش قد تغير لأن المرأة بدأت تنفق على البيت كما الرجل "يتجاهلون أن الأصل في الأشياء هو أن مهمتها هي تربية الأبناء. ولا اجتهاد مع وجود النص حول الإرث".

وعند سؤاله عن كون عمر بن الخطاب علق حد السرقة في عام الرمادة، رد آيت سعيد بكون "تعليق النص جاء بناء على ضرورة، بينما حاليا ليست هناك ضرورة لتعليق النص القرآني"، على حد قوله.

http://www.hespress.com/orbites/282788.html

القزابري ردا على توصية اليزمي: "اتقوا الله في أنفسكم، فأمره لا يغالب"

لبنى أبروك

دخل الشيخ عمر القزابري امام مسجد الحسن الثاني بالدارالبيضاء، على خط **توصية المجلس الوطني لحقوق الانسان** "المثيرة للجدل" والداعية الى ضرورة اعادة النظر في مسألة الارث من خلال المساواة بين الجنسين.

وفي هذا السياق، نشر القزابري تدوينة على صفحته الرسمية في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" قائلا:" :طفت على السطح من جديد، تلك المسألة البالية، والمتمثلة في المطالبة في المساواة بين الذكر والأنثى في الميراث تحت دعاوى أن المرأة مظلومة في هذا الأمر. .ولم يدرك هؤلاء هداهم الله أن وصف تشريع ما بالظلم، هو وصف للمشرع بالظلم، والمشرع هنا هو قيوم السماوات والأرض، العالم بخلقه، و الخبير بما ينفعهم في معاشهم ومعادهم".

امام مسجد الحسن الثاني أضاف متسائلا: "كيف يعقل أن يعمد إنسان إلى آية من آي الكتاب، فيطالب بنسفها وتعطيلها. هذه الآية التي قدمت بالوصية (يوصيكم الله في أولادكم، للذكر مثل حظ الأنثيين)هذه الآية التي ختمت بعنوان البيان، والنجاة من الضلال (فللذكر مثل حظ الأنثيين، يبين الله لكم أن تضلوا. والله بكل شيء عليم)".

القزابري أكد على أن " التشريع مبني على علم وحكمة"، قبل أن يضيف متسائلا:" فكيف يأتي بعد ذلك من يقول إن هذا التشريع ظلم المرأة. .اتقوا الله في أنفسكم هداكم الله، فإن أمر الله لا يغالب".

وزاد الشيخ قائلا:"اجتهدوا هداكم الله في ما يصلح حال البلاد والعباد، في العلوم الدنيوية النافعة التي ترقي وتطور، وتبني وتعمر، أما الدندنة حول هذه المسائل فإنها لون من ألوان العبث"، مشددة على أن "المرأة على الرأس والعين، تستحق كل تقدير وتبجيل واحترام، ودورها البناء لا يخفى، ومشاركتها الفاعلة لا تجحد ولا تنكر، وما أحد أعطى المرأة حقها، وبوأها مكانتها اللائقة بها أكثر من الإسلام".

http://www.hibapress.com/religions-56469.html

القزابري يصف توصية مجلس اليازمي بشأن الإرث بـ "العبث"

طالب المقرئ عمر القزابري، إمام مسجد الحسن الثاني بمدينة الدار البيضاء، في تدوينة مطولة نشرها على حسابه الرسمي على "فيسبوك" دعاة المساواة في الإرث بين الإناث والذكور إلى الاجتهاد " هداكم الله في ما يصلح حال البلاد والعباد، في العلوم الدنيوية النافعة التي ترقي وتطور، وتبني وتعمر. أما الدندنة حول هذه المسائل فإنها لون من ألوان العبث. أما المرأة فإنها على الرأس والعين. تستحق كل تقدير وتبجيل واحترام"

واستشهد عمر القزابري بقوله تعالى: ‘‘ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض. للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن. واسألوا الله من فضله. إن الله كان بكل شيء عليما"، للاستدلال على أن التقسيم الإلاهي للإرث جاء بناء على علم وبينة من عنده، وبالتالي فلا يجوز لنا كبشر أن نشكك في عدلها وصلاحيتها’’، يقول المقرئ المراكشي .

وكان **الوطني الوطني لحقوق الإنسان** ضمن تقريره الأخيرة توصية تدعو إلى المساواة في الإرث بين الرجال والنساء.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=35324

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تثمن توصية CNDH للمساواة في الإرث بين الذكور والإناث

ثمنت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان توصية المجلس الوطني لحقوق الّإنسان الداعية إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة.

وقالت الفيدرالية الدولية في بلاغ " منظماتنا تساند بشكل كلي توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعو المغرب إلى تطبيقها في اقرب الآجال ".

وانتقد بلاغ الفيدرالية موقف حزب العدالة والتنمية من القضية و معارضته لهذه التوصية.

بشار إلى أن الفيدرالية يوجد مقرها في باريس والتي تضم ما يقارب 178 جمعية من 120 بلدا.

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=35340

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، تشارك السجناء احتفالات الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء+فيديو

عبد الفتاح الراجي

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، في إطار الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، يوم ثقافيا وترفيهيا بمؤسسة السجن المحلي بالعيون، يوم الأحد 1 نونبر 2015.

اليوم الحافل بالأنشطة افتتح بإحداث ولوجيات بمقر السجن، حتى تصبح المؤسسة السجنية ولوجة للأشخاص ذوي إعاقة، بإشراف من السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون، والسيد مدير السجن المحلي بالعيون، ورئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون.

كما نظمت كذلك في إطار فعاليات هذا اليوم، مباراة لكرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، وبموازاتها، جرت ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون، أطرتها عضوات للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، وعرفت تفاعلا وتحفيزا لنزيلات السجن للبدء من جديد وإعادة الاندماج داخل المجتمع، بعد الإفراج عنهن.

وفي نفس السياق، وتحت شعار "كتاب لكل نزيل" تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء هاته المؤسسة السجنية، بغية الرقي بثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.

يذكر أن السيد "محمد سلم الشرقاوي" رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، قد أكد خلال الحفل أن المبادرة تأتي في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن، وتروم إلى مشاركة السجين الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، واعتبرها كذلك مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان والتسامح داخل المؤسسة السجنية.

هذا و ستسمر فعاليات الأبواب المفتوحة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، إلى غاية السادس من نونبر، وستعرف تنظيم معارض كتب مفتوحة بمقر اللجنة الجهوية وبمقر مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، و ورشات ولقاءات تواصلية في مجال حقوق الإنسان، وزيارات وأنشطة أخرى.

http://www.saharanow.com/news7460.html

كبرى المنظمات الحقوقية الدولية تدعم توصية اليزمي حول الإرث وتدعو السلطات إلى تطبيقها الرباط

لحسن سكور

انضافت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي يوجد مقرها في باريس والتي تضم ما يقارب 178 جمعية من 120 بلدا إلى الهيئات الحقوقية المساندة لتوصية **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الداعية إلى المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة.

واعتبرت الفيدرالية الدولية في بلاغ صحفي مشترك مع مجموعة من الجمعيات المغربية « منظماتنا تساند بشكل كلي توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتدعو المغرب إلى تطبيقها في اقرب الآجال ».

وانتقد بلاغ الفيدرالية موقف حزب العدالة والتنمية الذي وجد على رأس الحكومة من القضية و « معارضته لهذه التوصية ووصفها بالغير المسؤولة في تجمع للحزب ترأسه الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران » .

وأكد كريم لاهيدجي رئيس الفيدرالية أن توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمساواة في الميراث « تعتبر تطورا جديدا في مسعى الإنصاف والمساواة ، ويجب على السلطات المغربية أن تستغل هذه الفرصة لتقوية مكتسبات النساء المغربيات ».

من جانب آخر اعتبرت أمينة بوعياش الأمينة العامة للفيدارلية « أن موقف المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشكل إشارة تطور بالنسبة لكل المغاربة والمغربيات والبدء بتطبيق مضامين التوصية هي مرحلة مهمة في معركة المساواة بين الرجل والمرأة ».

http://www.febrayer.com/272408.html

وقفة رمزية بالشموع للشبيبة الاتحادية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان .. إصرار على كشف الحقيقة كاملة في ملف الشهيد بنبركة

عبد الحق الريحاني

نظمت الشبيبة الاتحادية يوم الجمعة 30 اكتوبر 215 وقفة رمزية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بحي الرياض الرباط، شارك فيها أكثر من 60 شابا يمثلون فروع الشبيبة الاتحادية بكل مناطق المغرب.

خلال هذه الوقفة الرمزية حمل الشباب الاتحادي الشموع، ورددوا شعارات مطالبة السلطات المغربية والفرنسية بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف عريس الشهداء المهدي بنبركة، كما حملوا لوحات تضم صور المهدي بنبركة، وعلقوا بمدخل مقر المجلس الوطني ملصقات كتب عليها «كلنا المهدي بنبركة».

لقد عبر الشباب الاتحادي بعدد من الشعارات عن أنهم مدرسة حقيقية في النضال والسير على درب النضال الذي خطه الشهيد المهدي بنبركة، حيث صدحت حناجرهم بشعار «أشبال المهدي لن تخضع لزمان الظلم لن تركع»، ونشيد «اتحادي اتحادي نحن ثورة على الأعادي»، مؤكدين بذلك على أن الشبيبة الاتحادية متشبثة بالكشف عن مصير هذا الملف الذي طال نصف قرن دون الوصول إلى الحقيقة في جريمة نكراء عرفها العالم.

وفي كلمة مقتضبة لعبد الله الصيباري الكاتب العام للشبيبة الاتحادية ، خلال هذه الوقفة الرمزية أمام مقر المجلس، أكد على أن هذه الوقفة تأتي في إطار برنامج أقرته الشبيبة الاتحادية وحزب الاتحاد الاشتراكي من أجل تخليد الذكرى الخمسين لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة.

وذكر الصيباري بنفس المناسبة أن وقفة الشبيبة الاتحادية التي أرادتها رمزية برفع الشموع، هي تعبير منها لرفع الظلام والعتمة التي سادت ملف الشهيد المهدي بنبركة، والتي جعلت منه حيا أكثر من أرواح أيادي الغدر التي اختطفته بالعاصمة الباريسية يوم 29 أكتوبر 1965، من أمام مطعم ليب.

وأكد الكاتب العام على ان الشبيبة الاتحادية اليوم، ولوقت أكثر من مضى، توجه بتنظيمها هذه الوقفة الرمزية رسالة إلى كل المعنيين على أنها شبيبة اتحادية باقية على العهد والوفاء لروح شهداء الاتحاد، وتنهل من أفكارهم ومبادئهم وقيمهم وفي مقدمتهم المهدي بنبركة، وستبقى على الدوام سائرة في هذا النهج ومصرة على المطالبة بالكشف عن الحقيقة كاملة في هذا الملف العالق.

واعتبر الصيباري أن ملف صفحة الماضي بالمغرب لا يمكن أن يتم طيه دون إغلاق ملف المهدي بنبركة ، وذلك بالكشف عن الحقيقة كاملة كي تتمكن عائلة المهدي الصغيرة والكبيرة من الانحناء يوما على قبره والترحم عليه.

ويذكر ان حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد خلد الذكرى الخمسين لاختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة يوم 29 أكتوبر الماضي بسينما «الملكي» بالرباط في شكل مهرجان خطابي ترأسه الكاتب الأول للحزب ادريس لشكر ، وشاركت فيه عدد من المنظمات الحقوقية من خلال مداخلات لرؤسائها طالبت بإجلاء الحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة.

كما نظم الحزب معرضا للصور عن مسار المهدي بنبركة النضالي ومساهماته في بناء المغرب، والمجهودات التي قام بها من أجل إقرار الديمقراطية بالمغرب حيث تم عرض أكثر من أربعين لوحة، وعرف هذا المعرض إقبالا كبيرا كميا ونوعيا من كل الفئات كدليل على أن الشعب المغرب متلهف لمعرفة الحقيقة في ملف المهدي بنبركة.

وتجدر الإشارة الى أن الشبيبة الاتحادية، بالإضافة إلى هذه الوقفة الرمزية، نظمت أيضا جامعة بمناسبة الذكرى الخمسينية للمهدي بنبركة أيام 29 و 30 و31 أكتوبر بمخيم سيدي الطيبي القريب من القنيطرة، شارك فيها أكثر من 150 شابة وشابا ينتمون لجل فروع الشبيبة الاتحادية بمجموع المغرب.

https://www.maghress.com/alittihad/1225388

بعد عصيد ولشكر وغيرهما.. أبو النعيم يكفر اليازمي بسبب توصية مراجعة أحكام الإرث

فرح الباز

على خلفية التوصية التي أصدرها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول المساواة في الإرث، هاجم الشيخ "المتطرف" عبد الحميد أبو النعيم رئيس المجلس، إدريس اليازمي، ووصفه بـ"الكافر والمرتد".

وقال أبو النعيم إن اليازمي "تجرأ على كتاب الله وهاجم دين الله واعترض على الأحكام الربانية فهو بذلك يكون كافرا مرتدا"، مضيفا: "يا اليازمي عليك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

وأوضح الشيخ السلفي، في مقطع فيديو نشره على صفحته على موقع يتووب، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "لم يراع دين الأمة ولا تاريخ الشعوب، وتكلم في ما لا حق له فيه".

وأشار أبو النعيم إلى أن اليازمي لم يكن السباق بطرح هذه الفكرة، بل سبقه إلى ذلك آخرون من بينهم إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، والناشط الأمازيغي أحمد عصيد.

وبرر أبو النعيم هجومه على هؤلاء بالقول: "تخاطبون ديننا بإساءة نهجم عليكم.. نوريكم وجهكم في المرايا يا الأقزام والحشرات ماكاتسواو والو"، مضيفا: "قلنا لكم إياكم وإياكم من كتاب الله.. هجومكم على ديننا وشريعتنا سيواجه بإهانتكم وسبكم وتحقيركم".

وكان أبو النعيم كفر في وقت سابق كلا أحمد عصيد وإدريس لشكر ومحمد العروي ومحمد عابد الجابري وغيرهم.

http://press24.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D9%84%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%81%D8%B1%D9%87/

http://www.kifache.com/78387

يان صادر عن الكتابة الوطنية حول التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"

الأحد 1 نوفمبر 2015 - 10:51 صباحا

مراسلة :

بيان صادر عن الكتابة الوطنية حول التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع "وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب"

دخل المغرب في نقاش حاد وعميق هو الأول من نوعه على مستوى العالم العربي حول المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة . جاءت بعد توصية تضمنها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 20 أكتوبر 2015 . حول " النهوض بالمساواة والإنصاف بين الجنسين " .

حيث أن هذا التقرير عرف كذلك جدالا على مستوى المنابر الإعلامية والمواقع الإجتماعية الوطنية ..

إننا داخل جمعية ولاد البلاد نتابع بكل انتباه لكل الخرجات الإعلامية و البيانات والبلاغات الصادرة عن المنظمات المدنية والسياسية والناتجة عن هذه التوصية وإذ نثمن المجهودات الكثيفة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأعماله وعلى ضوئه نوصي بما يلي :

ضرورة احترام التوازن بين المرجعية الكونية التي تشمل مختلف المواثيق الدولية بالمقارنة مع المرجعية الوطنية التي لها خصوصياتها و تشمل أيضا من جهة الدستور بصفته القانون الأسمى الذي نص على الحقوق وكذا الترسانة القانونية ذات الصلة بحقوق المواطنين .

وإننا نعتبر أيضا على أن بعض توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان هي انتصار لبعض مطالب الحركة النسائية والحقوقية بالمغرب .

عن الكتابة الوطنية لجمعية ولاد البلاد

http://www.midarhoy.com/?p=33078

قيادي بالعدل و الإحسان يطالب بحل وزارة الأوقاف لهذا السبب

دعا عمر أحرشان، القيادي في جماعة العدل والإحسان بفصل الأوقاف عن الشؤون الإسلامية، وإلغاء هذه الأخيرة و تعويضها بمجلس لعلماء منتخب، لديه مسافة مع الأحزاب والدولة كي يقوم العلماء بوظيفتهم.

واستنكر أحرشان دعوة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إلى المساواة في الإرث، وسكوت الوزارة عن تلك الدعوة في مقابل إقدامها على توقيف خطيب جمعة بسبب حديثه عن غلاء فواتير الماء والكهرباء.

و كتب أحرشان في تدونة على صفحته بالفايسبوك :"سكتت الوزارة عن توصية مجلس اليازمي التي أوصت بالمساواة في الإرث رغم ما واكب الإعلان عن ذلك من إثارة للموضوع في وسائل الإعلام ورغم طرق المجلس لنص قطعي الثبوت والدلالة، وبالمقابل، أقدمت الوزارة بسرعة فائقة على توقيف خطيب استنكر الزيادة على المواطنين في فاتورة الكهرباء والماء. بالله عليكم بماذا يمكن وصف هذا التناقض؟ ألهذا الحد وصل خوف "العلماء" ؟ هل يريدون من الخطباء الحديث في قضايا دون أخرى؟ ايريدون ركن العلماء في جانب من الدين ليبتعدوا عن هموم الناس؟ هل تتوفر الوزارة على وسائل للبث في هذه القضية بهذه السرعة؟ هل يتعلق الأمر باستجابة فورية لتقارير أمنية بدون نقاش"؟

http://www.akhbarona.com/social/142569.html

"الجهوية لحقوق الإنسان" تنظم تظاهرة للسجن المحلي في العيون

مروة العوماني

أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في العيون– السمارة، محمد سالم الشرقاوي، أن فعاليات الأبواب المفتوحة التي تنظمها اللجنة من السجن المحلي في العيون تندرج في إطار ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها فكرًا وممارسة.

كما أوضح الشرقاوي، في تصريح لـ"الصحافة"، أن اللجنة ساهمت في بلورة ثقافة جديدة لحقوق الإنسان لدى سكان الجهة، وباعتبار اللجنة الحقوقية آلية لمراقبة حقوق الانسان والمحافظة عليها، فإنها تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي كافة.

وأضاف أن التظاهرة تندرج في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن وإشراكهم في الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء كما تشكل مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان داخل المؤسسة السجنية.

وقرر الحضور، المكون من ئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في العيون–السمارة، الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون ومدير السجن المحلي وعدة فعاليات من المجتمع المدني، إحداث ولوجيات في مقر السجن لفائدة السجناء من ذوي الإعاقة وإقامة مباراة في كرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين في مدينة العيون، بالإضافة إلى تنظيم ورش تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي.

وكانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في العيون– السمارة نظمت فعاليات الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان على مدى 6 أيام بمناسبة الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وتتوخى اللجنة المنظمة من خلال هذه التظاهرة، التي تعرف تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة السكان المحليين بعدد من الفضاءات في مدينة العيون بمشاركة عدد من الفاعلين المدنيين والقطاعات المعنية، إشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان في بعدها الكوني والتربية عليها، وتسليط الضوء على المهام الموكولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كرافعة قوية لتنمية مندمجة ومستدامة.

ويتضمن برنامج هذه الأبواب المفتوحة تنظيم دورة تكوينية لفائدة تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية، وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية لفائدة نزلاء السجن المحلي بالعيون، والمهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء، للتعريف بمهام اللجنة وتجربتها في خدمة حقوق الإنسان لقرابة 4 أعوام، وكذا نشر ثقافة حقوق الإنسان والتحسيس بالحقوق الفئوية الخاصة بنزلاء السجن، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمهاجرين، والمرأة والطفل.

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86--%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86.html

الزمزمي يدعو الآباء لتوزيع ممتلكاتهم بالتساوي بين الذكور والإناث!

الشرقي لحرش

بالموازاة مع الجدل الذي خلقته توصية وردت في التقرير الموضوعاتي، حول المناصفة، الصادر **عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشأن المساواة بين الجنسين في الإرث، خرج عبد الباري الزمزمي، الداعية المغربي، المتخصص في فقه النوازل، برأي جديد، يخالف فيه بقية العلماء والفقهاء حول موضوع الإرث، ويؤيد بشكل واضح وصريح توصية المجلس المثيرة للجدل.

الزمزمي، قال في تصريح لموقع اليوم 24 إنه لا يمكن مخالفة آية قرآنية صريحة بأن ترث المرأة مثل الرجل، إلا أنه لا حرج في أن يقوم الأباء بتوزيع ممتلكاتهم وكل ما يملكون بالتساوي بين أبنائهم من الذكور والإناث، لتفادي ما يمكن أن يقع من خصومة بعد الوفاة حول الإرث.

وحول ما إذا كان ذلك يعد تحايلا على الشرع، قال الزمزمي إن ذلك ليس تحايلا على الشرع لأنه توزيع للممتلكات وليس للإرث.

وكان قضية الإرث، قد أثارت جدلا واسعا بسبب توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمساواة في الإرث بين النساء والرجال، وهي التوصية التي لقيت معارضة شديدة من قبل علماء ودعاة مغاربة، فضلا عن رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، الذي اتهم إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإثارة الفتنة ومخالفة أحكام القرآن الكريم، مشددا على أن ترأسه لمؤسسة وطنية دستورية لا يخول له أن يفتي ضد دين المغاربة.

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/11/02/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85/

http://www.khabarpress.com/199334-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%A2%D8%A1-%D9%88-%D9%87%D9%85-%D8%A3%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D9%85.html

http://journalmedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85/

http://www.alyaoum24.com/411811.html

البشير بن بركة: رسالة الملك محمد السادس لم تتضمن أي إشارة لمعرفة الحقيقة

بوعلام غبشي

أثارت الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى لقاء نظم قبل أربعة أيام في الرباط لإحياء ذكرى اختطاف المعارض المغربي المهدي بن بركة في باريس، ردود فعل كثيرة، بينها تعليق نجله البشير الذي قال لفرانس 24 إن "الرسالة لم تتضمن أي فقرة حول معرفة الحقيقة".

في تعليق منه على الرسالة التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في لقاء حول "مكانة الشهيد بن بركة في التاريخ المعاصر" المنظم بالرباط في 30 أكتوبر/تشرين الأول، قال نجل المعارض المغربي، البشير بن بركة، في تصريح لفرانس 24 إن "الرسالة لم تتضمن أي فقرة حول معرفة الحقيقة".

وفضل البشير بن بركة أن يترك الجانب التاريخي في مسار والده السياسي "للمؤرخين"، مشددا على أن هدف عائلته الأساسي هو "معرفة الحقيقة"، وأضاف أن الملك سبق له أن تحدث في الموضوع لصحيفة "لوفيغارو" الفرنسية في 2001، وصرح آنذاك بأنه "يتفهم بحث عائلة بن بركة عن الحقيقة".

وأكد البشير على ضرورة طرح إجراءات عملية وملموسة تساعد على التوصل إلى الحقيقة، وذلك بإعطاء تعليمات للأجهزة المعنية للتعاون مع القضاء بهدف واحد ووحيد، هو معرفة الحقيقة كاملة.

وكان الملك محمد السادس بعث برسالة إلى المشاركين في لقاء بمناسبة ذكرى اختطاف المهدي بن بركة، تلاها رئيس الوزراء السابق لما عرف بـ"حكومة التناوب" والزعيم السابق لحزب "الاتحاد الاشتراكي" عبد الرحمان اليوسفي.

محمد السادس: "بن بركة دخل التاريخ"

قال الملك محمد السادس في هذه الرسالة: "إننا نستحضر معكم، قبل كل شيء، أنه كان رجل سلم، كما كان قريبا من العائلة الملكية"، مؤكدا أن "بن بركة قد دخل التاريخ"، واعتبر الملك أنه "ليس هناك تاريخ سيء أو تاريخ جيد، وإنما هناك التاريخ كما هو: ذاكرة شعب بأكمله".

وأضاف العاهل المغربي في رسالته: "رغم أن هذه الذكرى تأتي في وقت ما تزال فيه العديد من التساؤلات مطروحة دون إجابات، فقد حرصنا على مشاركتكم هذا الحدث، دون عقدة أو مركب نقص من هذه القضية، تقديرا لمكانته لدينا ولدى المغاربة".

للمزيد: عائلة المهدي بن بركة ورحلة بحث عن الحقيقة عمرها نصف قرن

وشدد الملك على "استخلاص الدروس والعبر من قضية بن بركة، وجعلها في صالح الوطن، لتساعدنا على البناء وليس على الهدم"، مستحضرا خطابه في حفل تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، التي أنشئت لتعويض أضرار المعتقلين السياسيين السابقين، "حيث أكد أن الشعب المغربي لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته، بل يعمل على تحويله إلى مصدر قوة وديناميكية لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي"

صراع على خلفية الرسالة في حزب المهدي بن بركة

خلق لقاء بن بركة بالرباط الكثير من الجدل في أوساط ناشطي حزب "الاتحاد الاشتراكي" المعارض، حيث لم توجه الدعوة إلى زعيم الحزب إدريس لشكر لحضور اللقاء، وكتب موقع "اليوم24" المغربي، والذي يصدر في الوقت نفسه الصحيفة الورقية "أخبار اليوم"، أن لشكر منع صحيفة حزبه من تغطية اللقاء. وتابع الموقع أن صحيفة "الاتحاد الاشتراكي" اهتمت بنشاط آخر في نفس الموضوع نظم يوم الجمعة 30 أكتوبر/تشرين الأول، وقفة بالشموع أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، طالبت فيه شبيبة الحزب بالكشف عن الحقيقة.

وأوضح الموقع الإلكتروني أنه ليست "جريدة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحدها من تجاهلت نشاط اليوسفي والرسالة الملكية، بل إن صفحة الحزب على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، تجاهلت الموضوع ولم تشر إليه لا من قريب ولا من بعيد".

وتطور صراع "الاتحاديين"، نسبة إلى حزب "الاتحاد الاشتراكي"، على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث شن أنصار زعيم الحزب إدريس لشكر، حملة على فيس بوك ضد عبد الرحمان اليوسفي، واتهمه البعض منهم "ببيع قضية المهدي بن بركة" على تعبير الموقع.

http://www.france24.com/ar/20151102-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%AF%D9%8A-%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3

ورشة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة وشواهد تقديرية لملاحظي الإنتخابات الأخيرة

احتضن مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة ورشة جهوية بهدف الوقوف عند مكامن القوة ومكامن الضعف في التجربة الإنتخابية الأخيرة بمحطاتها المختلفة، من أجل جمع الملاحظات وتعزيز التجربة من خلال تقييم عمل المراقبين في هذا الاستحقاقات الأخيرة ورفع تقارير محكمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان استعدادا لورزشة وطنية ستنظم في 11 من نونبر الجاري.

وبخصوص مجهودات اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالداخلة في مراقبة الانتخابات الأخيرة، أكد محمد الأمين السملالي أن اللجنة الجهوية قامت بتكوين عدد كبير من الملاحظين والملاحظات على مستوى جهة الداخلة وادي الذهب، والذين قدموا ملاحظاتهم بخصوص الإنتخابات التي أجريت في كل من 4 مارس، و4 سبتمبر، و17 سبتمبر، و2 أكتوبر من خلال مجموعة من الإستمارات والتقارير الميدانية التي تم ملأها خلال هذه الإستحقاقات والتي رصدت مشاركة المرأة والشباب وكذا شفافية ونزاهة الانتخابات اضافة الى تسليط الضوء على الخروقات التي شابت هذه الاستحقاقات.

وأكد السملالي أن الإنتخابات الأخيرة بجهة الداخلة وادي الذهب مرت في مجملها في ظروف عادية ولم تسجل أي خروقات كبيرة رغم كل ما شهدته انتخابات المجلس البلدي وانتخابات مجلس الجهة، والتي شهدت سوء تنظيم من طرف السلطات بانتخابات هذه المجالس، كما تميزت بروح المنافسة الشريفة بين المرشحين وحماس كبير طبع الحملة الانتخابية بمختلف جماعات الجهة.

يشار الى أن هذه الورشة عرفت تقديم شواهد تقديرية للملاحظات والملاحظين، اعترافا بما قدموه من مجهود كبير في ملاحظة الانتخابات وحفاظهم على مخطط الانتشار الذي مكن من مراقبة أكبر عدد من مكاتب التصويت بالجهة ومكن من تغطية شاملة وفعالة تتماشى مع نظرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://dakhla24.com/news11334.html

الخبر:المطالبة بالمُساواة في الارث ....عندما تُصبح حُرية التعبير حرباً على ثوابت الدين

لمياء السلاوي

وقد وزع الخالق سبحانه الحقوق المادية بين الرجل والمرأة توزيعاً عادلاً وأعطى للرجل من الميراث ما يتناسب مع مسؤولياته، التي ألزمه بها تجاه المرأة أو النساء المكلف شرعاً برعايتهن والإنفاق عليهن مع ما ينفقه على أولاده، فكان العدل الإلهي في توزيع الميراث، "ولا يظلم ربك أحدا" .

لكن دعاة الباطل من الحقوقيين المخدوعين بالشذوذ الفكري الغربي ودعاواهم الباطلة لا يتوقفون عن إثارة الشبهات وترديد الأكاذيب حول ميراث الرجل والمرأة وكأن خالق الاثنين قد وقف في صف الرجال- حاشاه سبحانه -.

قال تعالى: "للذكر مثل حظ الأنثيين" (النساء:11) فهل هذا التمييز الإلهي لنصيب الرجل يعني تفضيلاً لجنس الرجل على جنس المرأة في الميراث؟ وهل يجوز تحقيق المساواة التامة بين الجنسين في الميراث كما تطالب بعض المنظمات والجمعيات المعنية بحقوق المرأة في بلادنا ؟ وما موقف الإسلام فيمن يوزعون الميراث بالتساوي التام بين الذكور والإناث؟ وهل خروج المرأة للعمل خارج البيت ومشاركتها في تحمل مسؤوليات الأسرة مع زوجها يعطي مبرراً مقبولاً للمساواة التي يطالب بها البعض في الميراث؟ .

يعيش المغرب خلال هذه الأيام على وقع تقاطب حاد بعد دعوة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وهو مؤسسة وطنية مستقلة عن الحكومة، إلى المساواة بين الرجال والنساء على مستوى الإرث، الأمر الذي اعتبر سابقة من نوعها نظرًا لأن الجهة التي دعت إلى ذلك، هي منظمة استشارية أنشأتها الدولة لحماية حقوق الإنسان، ونظرًا لأن المغرب لا يزال يعمل بقوانين الشريعة الإسلامية في نظام الإرث، ومن ذلك ما يكفل للرجل ضعف ما يخصّص للمرأة.

ورغم أن النقاش حول المساواة بين المرأة والرجل ليس جديدًا في المغرب، وترجع بعض فصوله إلى ما كان يُعرف بـ"خطة إدماج المرأة في التنمية" قبل 15 عامًا عندما حدث انقسام في الشارع بين الحداثيين والإسلاميين على هذا المفهوم، إلّا أن التقرير الذي أصدره المجلس المغربي الأسبوع المنصرم أعاد النقاش من جديد إلى الواجهة، وذلك في بلد يحثّ دستوره على السعي إلى المناصفة بين الرجال والنساء، كما يؤكد كذلك أن الإسلام هو دين الدولة.

المركز المغربي لحقوق الإنسان، منظمة ديمقراطية مستقلة، انتقد بشكل كبير هذه الدعوة، معتبرًا أن الدستور لم يستهدف المساواة بين المرأة والرجل بمنطق القطع مع الشريعة الإسلامية، وأن الإرث يرتبط بالمنظومة الأسرية والاجتماعية لدى أمة المسلمين، كما أن الرجل مجبر على تحمل مسؤولية أعباء الإنفاق، مطالبًا في بيان له بإعادة النظر في تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حتى لا يصير حكرًا على تيار إديولوجي معين.

و ندّد علماء الدين بهذه الدعوة، ووصفوها بـ"وصمة عار" على من أطلقها، معتبرين أنها "اعتداء على الله وعلى ثوابت الدين الإسلامي، وتعطي الفرصة للإرهاب وللغلو في الدين أن يظهرا ردًا عليها"، مبرزين أن "المجتمع المغربي آمن ومستقر ولديه مؤسسات خاصة بالإفتاء في الدين، ولا يحتاج لمثل هذه الدعوات التي تحاول تخريب الدين".

الإرث يمسّ الأسرة والإخلال به إخلال بها، ولا يمكن أن نجهز على ما تبقى من أحكام الإسلام بمبرّر أننا لم نعد نطبق الشريعة، ومن يقول إن الظروف تغيّرت وإن المرأة أضحت تعمل جاهل بالتاريخ، فالمرأة كانت تشارك على الدوام في الجهاد والتجارة والعلم والحديث والدراسة والتعليم وزرع الحقول ومع ذلك لم تخرج هذه الدعوات، فالمسألة مسألة إيمان بشرع الله وعلمه وأحكامه".

بيدَ أنه في الجانب الآخر، دافع ناس كثر عن دعوة المجلس، ومنهم جمعية أنفاس الديمقراطية، التي قالت إن تقرير المجلس يعدّ بمثابة "انتصار من داخل

مؤسسة دستورية رسمية لما ناضلت من أجله الحركة النسائية والحقوقية"، مبرزة في بيان لها أن المساواة الفعلية بين الجنسين أضحت "ضرورة حقوقية واقتصادية وتجسيدًا للواقع الاجتماعي المعاش".

فوزية عسولي، رئيسة فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، تستغرب وقوع كل هذه الضجة على دعوة مؤسسة استشارية حقوقية، بما أن ذلك يدخل في صميم عملها، معتبرة أن من يحلّل الواقع المغربي سيدرك ضرورة تعديل قانون الإرث: "هناك أسر شُرّدت، هناك نساء عملن طول حياتهن رفقة أزواجهن لأجل شراء سكن وعندما توفي الزوج احتل إخوانه جزءًا مهمًا من السكن، هناك نساء أعلن أسرًا بكاملها وفي النهاية رُمين إلى الشارع أو إلى دور العجزة".

وتضيف عسولي: "أحكام الإرث في الإسلام حكمها العدل وليس التمييز، لأن النساء كن في بدايات الإسلام يعشن في نظام عشائري تحت إمرة الرجال، بينما تغيّر الأمر حاليًا بعد ظهور الأسر النووية التي تنشأ بتعاون الرجل والمرأة وبتراجع فكرة تحمل الرجل لوحده مسؤولية مصاريف العائلة"، متابعة:" من يرفض المساواة في الإرث يسوّق صورة ظالمة للإسلام، فالعدل هو جوهر الدين، والإسلام كان دائمًا مفتوحًا على الاجتهاد بما يتناسب مع المصالح العليا للمجتمع".

رغم أن مطلب المساواة بين المرأة والرجل في الإرث ليس جديدا على المغاربة، وتم إشهاره في أكثر من مناسبة من طرف جمعيات حقوقية، وفعاليات نسائية ضمن محطات مختلفة، كان أبرزها مرور سنوات على العمل بمدونة الأسرة، إلا أن صدور توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بذلك خلق الفرق، وصنع ضجة يبدو أن صداها لن يتوقف بين مدافع ومعارض.

ردود فعل كثيرة أعقبت الإفراج عن هذه التوصية بين من تساءل عن أسباب نزولها في الوقت الميت من عمر المجلس، وبين من ربطها بمحاولة جر المغاربة إلى نقاشات هامشية على حساب القضايا المصيرية والحساسة، وبين من اعتبرها محاولة مفضوحة من أطراف محددة تختبئ وراء تيار الحداثة والحريات وتتحكم فيها انتماءات سياسية معينة.

هذه الردود رأت فيها عدد من الفعاليات الحقوقية، التي انبرت للدفاع عن المجلس وتقريره، اتهامات جاهزة، قفزت على مضمون التقرير، وركزت بالأساس على المسألة المتعلقة بالإرث لإفراغ عمل المجلس من أي محتوى، وإظهاره كهيئة تسعى لشيطنة المجتمع، في مقابل الجهة الهادفة لأسلمته، وهو نفس السياق الذي ذهبت إليه الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب التي انتقدت ما وصفته بمحاولة تغليط الرأي العام، واعتبرت الهجوم على تقرير المجلس بمثابة ترهيب فكري من قبل جهات تنصب نفسها متحدثة باسم الدين، رغم وجود مؤسسة دستورية عهد إليها دور الإفتاء .

كما أن المدافعين عن توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرون أن ردود الفعل التي أعقبت الإعلان عن موقف هذا الأخير تتعامى عن حقيقة أساسية، وهي أنه لا يمكن للمغرب أن يتعامل بانتقائية مع الاتفاقيات الدولية، وفي هذا السياق أكد عبد الإله بنعبد السلام، عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن المغرب صادق على الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وبالتالي لا يمكن لنا أن نأخذ بجزء من الاتفاقية ونلغي جزءا آخر، لأن الأمر يتعلق بمبادئ كونية وعالمية ومنظومة متكاملة.

مطالب هؤلاء الذين يدعون إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث مرفوضة رفضاً قاطعاً ولا يمكن أن تتحقق، لأن الميراث من توزيع الخالق عز وجل

وهو توزيع عادل ومثالي ويعطي كل ذي حق حقه، ومهما بلغت درجة إهمالنا لتشريعاتنا الإسلامية فلن يستجيب مجتمع ينتمي إلى الإسلام لمطالب من هذا النوع، لأنها تحمل مخالفة صريحة لأمر ثبت من الدين بالضرورة .

لكن في كل الأحوال لا ينبغي أن نصعد من الأحكام بالإدانة والكفر على كل من يصرح بمطلب من هذا النوع، فبعض الذين يطالبون بالمساواة في الميراث لا يدركون حقيقة التشريع الإسلامي وفلسفته وعدالته، حيث يلزم الإسلام الرجل بالإنفاق على زوجته وعلى أفراد أسرته، وفي الوقت نفسه لا يلزم المرأة بأي التزامات مالية لغيرها، وعندما تأخذ المرأة نصف ما يأخذه الرجل من الميراث فإنها تكون في وضع مالي أفضل من وضع الرجل، وذلك لأن ما يأخذه الرجل يجب عليه شرعا أن ينفق منه على زوجته وأسرته من البنين والبنات، وعلى أمه وأبيه إذا لم يكن لهم مورد رزق وعلى أخواته إذا لم يكن لهن عائل، ومعنى هذا أن ما يأخذه الرجل من ميراث يكون في تناقص مستمر بسبب هذه الالتزامات الكثيرة، أما المرأة فإنها حرة في ميراثها، حيث تستطيع أن تحتفظ به لنفسها وأن تستثمره بالطريقة التي تراها مناسبة وليس عليها أي التزامات مالية تجاه أفراد الأسرة وزوجها ملزم بنفقتها حتى وإن كانت ذات ثراء وهذا يعني أن ميراثها سيكون في ازدياد مستمر .

أظن أن العدالة الحقيقية التي تبحث عنها المرأة اليوم، هي عدالة كلمة الاعتراف وتقدير لجهودها المبذولة في الحقول والبوادي والبيوت والمصانع، والإنجازات التي حققتها في الدوائر والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والنضالية، أما إن كنا نبحث عن منطوق ديني يدعو للمساواة في قسمة واحدة من الإرث، مع التملص من الواجب الشرعي في الإنفاق باسم الحقوق ، عندها يمكن القول: إن التفعيل الحقيقي لمضامين (الواجبات والحقوق)، مازالت في طور الخطابات الشكلية المظهرية، المحتكمة لمنطق المد والجزر السياسي .

جدير بالذكر أنه رغم مصادقة مجلس النواب المغربي مؤخرًا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ورغم أن مدونة الأسرة المغربية جرى تعديلها قبل سنوات بما تناسب مع عدد من المطالب الحقوقية، إلّا أن ناشطات الحركات النسائية المغربية لا زلن يطالبن بحقوق أكبر، ومن ذلك رفع كل أشكال التحريم عن الإجهاض، والمساواة الكاملة في الإرث، ومنع التعدد بشكل تام، وتحقيق المناصفة في المناصب السياسية، مطالب أغلبها فيها تعدّ خطير على الشريعة الاسلامية التي تقوم على ركائزها ادولة المغربية .

"ما جاء في التوصيات هو خطوة خطيرة لنسف البقية الباقية من الشريعة الإسلامية في هذه البلاد"، "هذه البلاد بلاد إسلامية منذ 14 قرنا وأهلها مسلمون ومحبون لدينهم، وهؤلاء الذين في المجلس الوطني لحقوق الإنسان هم فئة ضالة تسعى لفرض رايتها على المجتمع المسلم وتدّعي بأن هذه الرؤية رؤية كونية وعالمية".

لا اجتهاد في نصوص القرآن الكريم،و لو تعلم كل امرأة مسلمة كم أعزّها الله و كرّمها ، لما طالبت يوما باسقاط أحكامه و نصوصه عزّو جلّ.

http://lejournaldetangernews.com/print.php?news.2477

الرميد: توصية "اليزمي" لم تحترم الخصوصية المغربية وهي مرفوضة بالإطلاق

في أول تعليق له حول توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي دعا فيها إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، عبر المصفى الرميد، وزير العدل والحريات، عن أسفه إزاء حديث المجلس عن موضوع الإرث بلغة وصفها بكونها تصادم قطعيات الشرع والدستور.

وأوضح الرميد، خلال استضافته في برنامج مناظرات الذي تبثه إذاعة "إم إف إم" بشراكة مع يومية "المساء" يوم الجمعة الماضي، أنه حينما يتعلق الأمر بالنسبة لنص قرآني قطعي الدلالة، من قبيل موضوع الإرث، فلا حق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتحدث بهاته اللغة، معتبرا أن ذلك فيه، عدم احترام للدستور، ومساس بثوابت الأمة والتي من جملتها الإسلام، مضيفا أن الدعوة إلى خلق تصادم مع النظام التشريعي العام للبلاد، يعد دعوة مرفوضة بالإطلاق.

وبعد أن أكد الرميد، في ذات السياق، أن الديمقراطية الحقيقية تفترض الاشتغال وفق منظومة قيم مشتركة، داخل المجتمع الواحد، بما يراعى فيها المصلحة العامة، أشار إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في يناير 2014، الذي نص على وجوب استحضار المؤسسات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان للخصائص الوطنية والإقليمية، ومختلف المرجعيات التاريخية والدينية، معتبرا أن مجلس الأزمي حين "يوصي بالمساواة بين الرجل والمرأة في الإرث فإنه لا يحترم الخصوصية المغربية، التي تجعله يخرج عن الوجهة السليمة بشكل لا يليق به كمؤسسة وطنية".

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82

أحرشان يدعو لحل وزارة الأوقاف وتعويضها بمجلس منتخب

يوسف شلابي

قال عمر أحرشان، القيادي في جماعة العدل والإحسان، إن دعوته لفصل الأوقاف عن الشؤون الإسلامية، وإلغاء الشؤون الإسلامية، جاءت في سياق دعوة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، وسكوت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن تلك الدعوة في مقابل إقدامها على توقيف خطيب جمعة بوزان في الأيام القليلة الماضية، بسبب احتجاجه على غلاء فواتير الماء والكهرباء.

وأضاف أحرشان في تصريح له لموقع "نون بريس"، أن دعوته إلى حل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تأتي كذلك بسبب الفضائح التي تقع فيها هذه الأخيرة التي أصبحت مجالا للريع في حين أن أموال الناس يجب أن تصرف في الوجهة التي أرادوها، بحسب تعبير أحرشان.

وشدّد أحرشان على أن دعوة اليزمي إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، تضرب نصا قطعي الثبوت والدلالة.

وأوضح أحرشان، أن الرأي مادام يوجد في الشأن الديني، فسيكون أقرب إلى الاقتراح الذي يتحدث عن إلغاء وزارة الإعلام، مضيفا أنه يجب أن تفصل الأوقاف عن الشؤون الإسلامية، وأن يتم تعويض هذه الأخيرة بمجلس لعلماء منتخب، لديه مسافة مع الأحزاب والدولة كي يقوم العلماء بوظيفتهم.

واستنكر أحرشان دعوة اليزمي إلى المساواة في الإرث، وسكوت الوزارة عن تلك الدعوة في مقابل إقدامها على توقيف خطيب جمعة بسبب حديثه عن غلاء فواتير الماء والكهرباء، حيث أفاد أحرشان في تدوينة له عبر صفحته بموقع التاصل الاجتماعي "فايسبوك"، قائلا: " سكتت الوزارة عن توصية مجلس اليازمي التي أوصت بالمساواة في الإرث رغم ما واكب الإعلان عن ذلك من إثارة للموضوع في وسائل الإعلام ورغم طرق المجلس لنص قطعي الثبوت والدلالة، وبالمقابل، أقدمت الوزارة بسرعة فائقة على توقيف خطيب استنكر الزيادة على المواطنين في فاتورة الكهرباء والماء. بالله عليكم بماذا يمكن وصف هذا التناقض؟ أهذا الحد وصل خوف "العلماء" ؟ هل يريدون من الخطباء الحديث في قضايا دون أخرى؟ ايريدون ركن العلماء في جانب من الدين ليبتعدوا عن هموم الناس؟ هل تتوفر الوزارة على وسائل للبث في هذه القضية بهذه السرعة؟ هل يتعلق الأمر باستجابة فورية لتقارير أمنية بدون نقاش"؟

وطالب أحرشان، في التدوينة ذاتها، بضرورة فصل الأوقاف عن الشؤون الإسلامية بسبب ما سماّه "مسلسل الفضائح التي تطال تدبير الأوقاف التي هي أمانة وبينت الكثير من الوقائع كيف يتصرف فيها عكس ذلك"، وإلغاء وزارة الشؤون الإسلامية، وتعويضها بمجلس علماء منتخب من طرف العلماء ومستقل عن السلطة السياسية ويكون من ضمن مهامه تدبير العلاقة مع العلماء وتنقل إليه الاختصاصات الحالية للوزارة لأن العالم يجب أن يقوم بمهمته بعيدا ومستقلا عن السلطة التنفيذية.

وأضاف أحرشان، أن هذا المجلس المنتخب يتكلف بتنظيم الفتوى في القضايا الخلافية والعامة من خلال اجتهاد جماعي يشرك أهل التخصص في كل القضايا المطروحة للاجتهاد.

وبدون مجلس علماء منتخب، أوضح أحرشان أن العلماء سيبقوا تحت رحمة مسؤولين هم أقرب إلى رجال السلطة من العلماء ويخافون من طرق القضايا الحساسة ويبتعدون عن هموم المواطنين.. النتيجة الطبيعية لذلك هي لجوء المغاربة إلى جهات أخرى لتلبية حاجياتهم المتزايدة يوما بعد يوم، يورد أحرشان.

http://www.noonpresse.com/noontest/%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%88%D9%8A%D8%B6%D9%87/

افتتاح الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة

انطلاق فعاليات المعرض المفتوح للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة

في إطار الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تنظمها **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمار**، بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء من فاتح نونبر إلى السادس منه، افتتح اليوم 2 نونبر، معرض اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، الذي عرف زيارة مواطنين، وفاعلين مدنيين في مجالات المرأة والطفل، والإعاقة والتربية والتعليم، بالإضافة إلى صحفيين وإعلاميين، تمكنوا من الاطلاع على مجموعة من الكتب وإصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومطبوعاته ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان، والتواصل مع رئيس اللجنة وأعضائها وأطرها الإدارية.

افتتاح فعاليات المعرض المفتوح بمقر مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون

افتتحت كذلك فعاليات المعرض الآخر للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، بمقر جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، والذي يروم التحسيس بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتوعية بثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع، إلى جانب تسليط الضوء على مجموعة من المشاريع والإنجازات المشتركة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة والنهوض بها.

واحتضن هذا المعرض لقاء تواصليا بأمهات وآباء وأولياء الأطفال في وضعية إعاقة المنخرطين بمركز التربية والإدماج التابع لجمعية مساندة الأشخاص المعاقين، أكد من خلاله السيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على استمرار اللجنة في تقديم الدعم ونهج سبل الوساطة والتدخل في ما من شأنه النهوض بحقوق والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة من المجتمع.

موظفي المؤسسة السجنية بالعيون يزورون المؤسسة الحقوقية.

في إطار فعاليات الأبواب المفتوحة أيضا، استقبل السيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية ، السيد مدير السجن المحلي بالعيون وعددا من موظفيه، مساء يوم الاثنينبمقر اللجنة. وخلال هذا اللقاء التواصلي دعا السيد شرقاوي موظفي السجن، إلى التحلي بالصرامة والإنسانية في ذات الآن،باعتبار جسامة عملهم وحساسيته ، وأكد على أن يتفوق الإنسان على الصرامة وهو الأمر الذي يجسد العمل النبيل على حسب ذكره.

تعتبر هذه المبادرة نوعية وسابقة من نوعها، ولها من الأهمية ما يسمح بنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى موظفي وحراس السجن لتحسين معاملتهم وتواصلهم مع نزلاء السجن وكذا مع تواصلهم مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في تفعيل توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون، وضمان حماية حقوق السجناء.

ستسمر فعاليات الأبواب المفتوحة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، إلى غاية السادس من نونبر، ومعارض الكتب المفتوحة بمقر اللجنة الجهوية وبمقر مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، و ورشات ولقاءات تواصلية في مجال حقوق الإنسان مع مختلف الفعاليات المجتمعية، وزيارات وأنشطة أخرى.

http://sofapress.com/Maroc/marrakech//92344.html

http://nabdsahara.com/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82/

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة . و الوكيل العام للملك يشاركان السجناء احتفالات الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، في إطار الأبواب المفتوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، يوم ثقافيا وترفيهيا بمؤسسة السجن المحلي بالعيون، يوم الأحد 1 نونبر 2015.

وافتتح هذا اليوم بإحداث ولوجيات بمقر السجن، حتى تصبح المؤسسة السجنية ولوجة للأشخاص ذوي إعاقة، بإشراف من السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالعيون، والسيد مدير السجن المحلي بالعيون، ورئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون.

نظمت كذلك في إطار فعاليات هذا اليوم، مباراة لكرة القدم جمعت نزلاء من السجن ومهاجرين مقيمين بمدينة العيون، وبموازاتها، جرت ورشة تواصلية لفائدة نزيلات السجن المحلي بالعيون، أطرتها عضوات للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، وعرفت تفاعلا وتحفيزا لنزيلات السجن للبدء من جديد وإعادة الاندماج داخل المجتمع، بعد الإفراج عنهن.

وفي نفس السياق، وتحت شعار "كتاب لكل نزيل" تم توزيع كتب تهتم بمواضيع السجناء وحقوق الإنسان من إصدار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على نزلاء هاته المؤسسة السجنية، بغية الرقي بثقافة حقوق الإنسان لدى هذه الفئة من المجتمع.

وخلال حفل غنائي أحياه المهاجرين ونزلاء بالسجن، وحضره نزيلات ونزلاء السجن، وفعاليات مدنية مهمتة، تم توزيع جوائز على المشاركين في مباراة كرة القدم المنظمة بالسجن.

وذكر، السيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، خلال الحفل، أن هذه المبادرة تأتي دائما في إطار التفاعل والتواصل مع نزلاء السجن، وتروم إلى مشاركة السجين الاحتفالات المخلدة للذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، واعتبرها كذلك مناسبة لنشر قيم حقوق الإنسان والتسامح داخل المؤسسة السجنية.

http://achwakaa.ma/m/news3998.html

الإرث والإمامة.. قضايا نسائية تثير غضب المغاربة

ففي تقرير له، أوصى **المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان** بضرورة المساواة بين بين الرجل والمرأة في الإرث، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، موصيا بمجموعة من القوانين التي وصفها بالملائمة للدستور والالتزامات الدولية للمغرب.

لا للمساواة

وأثارت التوصيات التي أطلقها المجلس الحقوقي، حفيظة حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي، والذي يمثل تيار الأغلبية في الحكومة المغربية، معتبرا إياها "خرقا سافرا لأحكام الدستور والثوابت الدينية والوطنية للمملكة"، على الرغم من أن المجلس الحقوقي تم إنشاؤه بقرار ملكي، ما يضفي عليه صفه "المؤسسة الحكومية" أيضا.

وانضمت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب إلى مؤيدي تقرير المجلس الوطني، وطالبت بالإفراج عن القوانين المتعلقة بهيئة المناصفة والعمل على وضع مدونة أسرية جديدة مدنية ووضعية.

حكومة نعم ولا

حالة الجدل بين المجلس وحزب العدالة والتنمية، امتدت أيضا إلى رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، الذي هاجم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، متهما إياه بتأجيج الفتنة، وطالبه بالاعتذار وسحب التوصيات الخاصة بالمساواة.

فض النزاع

ودفعت تلك الحالة من الجدل، رئيس جمعية فقه النوازل، عبدالباري الزمزمي، لإيجاد مخرج لهذه الأزمة، واقترح أن يمنح كل أب لابنته وابنه عطاء واحدا في حياته بالتساوي، ولا يترك تركته من بعده لأنها تأخذ مسار الإرث.

نعم لآني لا للعريفي

وأبت حالة الجدال المغربي إلا أن تزداد اشتعالا بعد ترحيب حقوقي ومدني بناشطة أمريكية من أصل ماليزي تدعى، آني زونفيلد، للمغرب، نهاية أكتوبر الماضي، من أجل حث المغاربيات على "الإمامة في الصلاة" أمام الرجال، والصلاة المختلطة.

الترحيب بالناشطة الأمريكية تزامن تقريبا مع رفض نشطاء المجتمع المدني ورئيس الحكومة المغربية، لزيارة الشيخ ياسر العريفي للمملكة، ما دفعه لإلغاء الزيارة.

جدير بالذكر أن آني زونفيلد هي رئيسة منظمة ""Muslims for Progressive value، والتي تهدف إلى تغيير رأي الشعوب حول الدين الإسلامي والتصدي للإسلاموفوبيا، من خلال تحديد المفاهيم الدينية التي اقترنت بالتمييز العنصري، على حد وصف المنظمة لمهمتها على موقعها الرسمي.

http://www.dotmsr.com/details/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB-%D9%88%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%BA%D8%B6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9

الزمزمي يدعو لتوزيع الممتلكات بالتساوي بين الذكور و الإناث

مونية بنتوهامي

خالف المتخصص في فقه النوازل المغربي عبد الباري الزمزمي العلماء والفقهاء حول موضوع الإرث، ويؤيد بشكل واضح وصريح توصية المجلس المثيرة للجدل.

و أكد الزمزمي أنه لا يمكن مخالفة آية قرآنية صريحة بأن ترث المرأة مثل الرجل، إلا أنه لا حرج في أن يقوم الأباء بتوزيع ممتلكاتهم وكل ما يملكون بالتساوي بين أبنائهم من الذكور والإناث، لتفادي ما يمكن أن يقع من خصومة بعد الوفاة حول الإرث , معتبرا أن هذا ليس تحايلا على الشرع لأنه توزيع للممتلكات و ليس الإرث .

وكانت التوصية التي أوصى بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمساواة في الإرث بين النساء والرجال قد أثارت معارضة شديدة من قبل علماء ودعاة مغاربة ، فضلا عن رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، الذي اتهم إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإثارة الفتنة ومخالفة أحكام القرآن الكريم،

http://www.madajara.com/30681.html

منظمات حقوقية دولية تدعم توصية "مجلس اليزمي" حول الإرث

سلوى بنعمر3 نوفمبر ,2015, 09:55لا توجد تعليقات5الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان, المجلس الوطني لحقوق الإنسان, المساوات في الإرث بين الجنسين

أعلنت ''الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان'' المعروفة اختصاراً بـ ''FIDH''، عن دعمها الكامل لتوصية ''المجلس الوطني لحقوق الإنسان'' بالمغرب، والتي تدعو إلى تطبيق المساواة في الإرث بين الجنسين.وأوضحت الفدرالية الدولية بأن أحكام قانون الأسرة المغربي والمتعلقة بالميراث، هي ''أحكام تميزية وغير مواتية لمضامين الدستور المغربي الجديد والمواثيق الدولية، وبخاصة بين الإبن الذكر والإبنة الأنثى، وكذا الزوجة الرجل المتوفي''.وأضافت المنظمة الدولية بأنه على الرغم من الإصلاحات التي همت قانون الأسرة المغربي في عام 2004، إلا أن هذا الأخير ''لا زال يتضمن عدة أحكام أخرى غير متكافئة، وبخاصة ما يتعلق منها بالتمييز بين المواطن المسلم وغير المسلم''، وهو ما اعتبرته الفدرالية ''انتهاك للدستور المغربي وللمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة''.وكانت توصية المساواة في الإرث التي أدرجت في التقرير الذي قدمه المجلس يوم 20 أكتوبر الماضي، قد أثارت جدلا كبيرا بين مرحب بالتوصية ورأي آخر يرفض حتى فتح النقاش حول الموضوع، آخرها مطالبة عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى سحب توصية المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة وتقديم ''إعتذار'' للمغاربة.

http://qushq.com/blog/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84/

إحرشان يدعو إلى فصل "الشؤون الإسلامية" عن "الأوقاف"

عبد الله بنموح

دعا القيادي في جماعة العدل والإحسان، عمر إحرشان، إلى فصل ''الشؤون الإسلامية'' عن ''الأوقاف'' في وزارة أحمد التوفيق، وتحويل الأولى إلى ''مجلس للعلماء'' يتمُّ انتخابه، ويكون على مسافة مع الأحزاب السياسية والدولة، معتبرا ان ذلك سيمكن العملاء من ''القيام بوظيفتهم''.

جاء ذلك في سياق تعليق القيادي في جماعة الراحل عبد السلام ياسين على التوصية الأخيرة **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والتي دعا فيها إلى ''المساواة في الإرث'' بين النساء والرجال.

إحرشان استنكر سكوت وزارة أحمد التوفيق عن دعوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المساواة في الإرث، في مقابل ''إقدامها على توقيف خطيب جمعة بسبب حديثه عن غلاء فواتير الماء والكهرباء''.

وقال القيادي في جماعة العدل والإحسان، في تدوينة نشرها على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي ''فيسبوك'': ''سكتت الوزارة عن توصية مجلس اليازمي التي أوصت بالمساواة في الإرث، رغم ما واكب الإعلان عن ذلك من إثارة للموضوع في وسائل الإعلام، ورغم خرق المجلس لنص قطعي الثبوت والدلالة''، مضيفا: ''وبالمقابل، أقدمت الوزارة بسرعة فائقة على توقيف خطيب استنكر الزيادة على المواطنين في فاتورة الكهرباء والماء''، وتساءل: ''بالله عليكم بماذا يمكن وصف هذا التناقض؟ ألهذا الحد وصل خوف ''العلماء'' ؟ هل يريدون من الخطباء الحديث في قضايا دون أخرى؟ ايريدون ركن العلماء في جانب من الدين ليبتعدوا عن هموم الناس؟ هل تتوفر الوزارة على وسائل للبث في هذه القضية بهذه السرعة؟ هل يتعلق الأمر باستجابة فورية لتقارير أمنية بدون نقاش''؟''، على حد قوله.

http://m.alraiy.com/2015/11/02/61863/

ابو النعيم يهاجم اليزمي ويصفه بـ"الكافر والمرتد"

هاجم الشيخ التكفيري، عبد الحميد أبو النعيم، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان**، إدريس اليازمي، واصفا إياه بـ"الكافر والمرتد" وذلك على خلفية التوصية التي وردت في التقرير الموضوعاتي للمجلس حول المساواة بين المرأة والرجل في الإرث..

وقال أبو النعيم، في مقطع فيديو نشره على حسابه على موقع يتووب، إن اليازمي "تجرأ على كتاب الله وهاجم دين الله واعترض على الأحكام الربانية فهو بذلك يكون كافرا مرتدا"، قبل ان يوجه كلامه مباشرة لليزمي قائلا: "يا اليازمي عليك لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".

وأوضح الشيخ السلفي، في مقطع الفيديو ذاته، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "لم يراع دين الأمة ولا تاريخ الشعوب، وتكلم في ما لا حق له فيه".

وأشار أبو النعيم، في ذات الشريط، إلى أن اليازمي لم يكن السباق بطرح هذه الفكرة، بل سبقه إلى ذلك آخرون من بينهم إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، والناشط الأمازيغي أحمد عصيد.

وبرر أبو النعيم هجومه على هؤلاء بالقول: "تخاطبون ديننا بإساءة نهجم عليكم.. نوريكم وجهكم في المرايا يا الأقزام والحشرات ما كاتسواو والو"، مضيفا: "قلنا لكم إياكم وإياكم من كتاب الله.. هجومكم على ديننا وشريعتنا سيواجه بإهانتكم وسبكم وتحقيركم".

وكان أبو النعيم قد كفر في وقت سابق كلا من أحمد عصيد وإدريس لشكر وعبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وغيرهم...

وسبق لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، أن قضت في شهر يوليوز المنصرم بتأييد الحكم الابتدائي الصادر السنة الماضية، في حق الشيخ السلفي عبد الحميد أبو النعيم بشهر واحد سجنا مع إيقاف التنفيذ، وغرامة مالية قدرها 500 درهم، وذلك على خلفية تصريحات له اتهم فيها الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي بالكفر والإلحاد.

وعلق الشيخ أبو النعيم آنذاك على الحكم الصادر في حقه، على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وكتب "وبهذا أقفلت القضية والحمد لله اولاً واخراً".

كما أكد الشيخ السلفي المثير للجدل أن هذا الحكم لن يثنيه عن الاسمرار فيما أسماه "ببيان الحق و تعظيم القرءان و الوقوف في وجه أهل الردة و الإباحية و الفساد"، مضيفا أن هذا الأمر "واجب شرعي يجب القيام به بالحكمة والموعظة الحسنة المجادلة بالحسنى إلا الذين ظلموا، فلكل مقام مقال ولكل حادث حديث و لكل حال لبوس".

وأضاف في تدوينته على صفحته بموقع الفايسبوك أن المغرب سيظل بلدا مسلما "رغم جهود الإستكبار العالمي وعملاء السفارات وأعداء الملة وصحافة الدياثة... ورغم جهود كل العصابات التي تهيمن على المرافق الرئيسية في العديد من بلاد المسلمين تحميها قوى أجنبية...".

http://www.htari24.com/categorie/communaute/article/5376-18-40-09-03-11-15

ما هو دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

لم تعرف "الجمعيات" في المغرب حقبة مثل هذه, إذ أن "العمل الجمعوي" يعيش حقبة ذهبية حقيقية اليوم. لم يسبق للعمل الجمعوي أن كان مربحا لهذه الدرجة, و لم يسبق له أن كان مهنة و مدرجا لعدد من الإمتيازات (المادية و المنصبية و السياسية و المهنية), مثل ما نراه اليوم.

في كتابه "الأمير المنبوذ", تحدث الأمير هشام عن ما وصفة ب "ONGisation du pouvoir", و هو يقصد أن الملك محمد السادس, بسبب كُرهه للأحزاب, مارس السلطة من خلال الجمعيات.

و أصبح عدد هذه الجمعيات لا يُعد و لا يُحصى و كذلك إمكانيتها المادية الضخمة و اللا-عقلانية بالنظر للحجم الضئيل للإقتصاد المغربي. و هناك طرق عديدة للتحكم في هذه الجمعيات, فمنها من هو مسير من طرف المخابرات أو عبر حزب الأصالة و المعاصرة أو عبر أشخاص مستقلين و مقربين من القصر أو بعض الأجانب. و لكن أب جميع هذه الجمعيات و قائد البروفة الذي يُعطي التوجيهات حول موضوع الساعة و توقيت الكلام عنه و طريقة تناوله ليس إلا أكبر جمعية حكومية في المغرب: المجلس الوطني لحقوق الإنسان, الذي كان سابقا المجلس الملكي الإستشاري لحقوق الإنسان, و الذي يُعين الملك أعضاءه مباشرة.

تألق ال CNDH مؤخرا بتقريره الذي يلوم فقر نساء المغرب, ليس على فقر شعب المغرب ككل رجالا و نساءا, لكن على "تقسيم الإرث حسب الشريعة الإسلامية". فأوصى إذن المجلس بإلغاء هذا التقسيم, و المساواة التامة بين الرجل و المرأة في الإرث. و قد خرجت اليوم عشرة جمعيات على رأسها, ال FIDH لتوصي بنفس الشيء.

و بغض النظر عن نقاش ظاهر الإقتراح, فالغرض منه سياسي. إذ أن ال CNDH الذي يلتهم الأطنان من أموال الدولة كل سنة (و كذلك مختلف الجمعيات المغردة معه), له دور سياسي في إستراتيجية الحكم و لم يُنشأ إعتباطا و لا يختار مواضيعه و توقيت الكلام عنها و مواقفه عشوائيا و لا عفويا.

هذه المؤسسات لها دور محدد من خلال ما تقوم به و ما تقوله, و هو التسويق لصورة الملك محمد السادس لدى الأنظمة الغربية, التي يرتبط مصير أي حاكم في المنطقة بمدى رضاها. فالملك محمد السادس يبذل مجهودا كبيرا في التسويق لصورة "الملك المُصلح, المنفتح التقدمي", و كل كلام ال CNDH الذي يدغدغ مشاعر النخبة الغربية, و يمتطي موجة "معاداة الإسلام" السائدة في الغرب حاليا, يصب في هذا الهدف.

و هذا سبب إنزعاج الملك عندما تنجح جمعية ما في إكتساب مصداقية أو إيصال صوتها في الغرب و الذي ينتهي بالتضييق و المتابعات القضائية في المغرب. إذ أن الديوان الملكي يرى في هذه الجمعيات تشويشا على إستراتيجيته الجمعوية المحكمة و المدروسة.

http://anayir.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%A7-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%9F

الزمزمي : "لا حرج في أن يقوم الآباء بتوزيع ممتلكاتهم بالتساوي بين أبنائهم "

الإثنين 02 نونبر 2015 - 21:37

طنجاوي

بالموازاة مع الجدل الواسع الذي أثاره موضوع المساواة بين الرجال و النساء في الإرث، بسبب التوصية التي تضمنها التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي لقيت معارضة شديدة من قبل علماء ودعاة مغاربة، فضلا عن رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، الذي اتهم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإثارة الفتنة ومخالفة أحكام القرآن الكريم، مشددا على أن ترؤسه لمؤسسة وطنية دستورية لا يخول له أن يفتي ضد دين المغاربة .

خرج عبد الباري الزمزمي، الداعية المغربي، رئيس الجمعية المغربية للدراسات و البحوث في فقه النوازل، برأي جديد، يخالف فيه بقية العلماء والفقهاء حول موضوع الإرث، ويؤيد بشكل واضح وصريح توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان المثير للجدل .

الزمزمي، قال في تصريح أدلى به لموقع اليوم 24، أنه لا يمكن مخالفة آية قرآنية صريحة بأن ترث المرأة مثل الرجل، لكن لا حرج في أن يقوم الآباء بتوزيع ممتلكاتهم وكل ما يملكونه بالتساوي بين أبنائهم الذكور منهم والإناث، من أجل تفادي ما يمكن أن يقع من خصومة بعد الوفاة حول الإرث، مبررا وجهة نظره حول ما إذا كان رأيه مخالفا للنص الشرعي " للذكر مثل حظ الأنثيين "، حيث اعتبر هذا الأخير، أن هذا النص الشرعي ليس قاعدة عامة، و إنما الأمر يتعلق بحالة من العديد من الحالات المختلفة حسب الشريعة، و أن رأيه جاء في ما يخص توزيع الممتلكات و ليس الإرث .

http://tanjaoui.ma/article/1661

Journées portes ouvertes de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara

Le coup d'envoi donné à l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte

La Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara a donné, dimanche à Laâyoune, le coup d'envoi de ses journées portes ouvertes pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, à l'occasion de la commémoration du 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte.

Selon ses initiateurs, cette manifestation, qui durera six jours, sera marquée par l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit des habitants de Laâyoune dans plusieurs espaces de la ville, avec la participation d'acteurs civils et de représentants des départements concernés par la promotion des valeurs et des principes des droits de l'Homme dans leur dimension universelle.

Elle sera également l'occasion de faire connaître davantage les missions du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales en matière de défense des droits humains en tant que véritable levier pour un développement intégré et durable.

Au programme de ces journées portes ouvertes, des sessions de formation au profit des élèves des établissements d'éducation, des activités socio-culturelles et sportives pour les pensionnaires de la prison locale et les immigrants subsahariens afin de les sensibiliser à leurs droits et leur faire connaître les missions et réalisations de la commission régionale au service des droits de l'Homme sur plus de quatre années.

A cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, a indiqué dans une déclaration à la presse que cette manifestation entre dans le cadre de la consécration dans la pratique de la culture et des principes des droits de l'Homme dans leur universalité, soulignant que la commission a contribué à la diffusion d'une nouvelle culture des droits de l'Homme auprès de la population de la région.

La commission, en sa qualité de mécanisme de contrôle et de défense des droits de l'Homme, œuvre pour le suivi de l'état des droits de l'Homme dans la région et la réalisation des programmes du CNDH et de ses projets dans ce sens, en étroite collaboration avec les acteurs concernés au niveau régional, a ajouté M. Salem Cherkaoui.

Cette manifestation, dont le coup d'envoi a été donné à la prison locale de Laâyoune, entre dans le cadre de l'interaction de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara avec les détenus, leur implication dans les festivités commémorant le 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte et la promotion des valeurs des droits de l'Homme à l'intérieur de cet établissement pénitentiaire, a-t-il fait savoir.

La cérémonie d'ouverture de ces journées portes ouvertes, à laquelle ont assisté plusieurs personnalités officielles et de la société civile, a été marquée par l'inauguration à l'intérieur de la prison locale de rampes d'accès pour les détenus à besoins spécifiques, l'organisation d'un match de football entre les détenus et des immigrants résidant à Laâyoune, d'un atelier de communication au profit des femmes pensionnaires de la prison et la distribution de livres et de publications traitant des droits des détenus.

Un patrimoine immatériel

pour les Marocains

A signaler, par ailleurs, que de nombreux chercheurs ont célébré, lors d'un colloque organisé à Guelmim, l'anniversaire de la Marche Verte, analysant les différents aspects de ce fait marquant de l'histoire et du processus politique du Maroc sur les plans social, historique et politique, tout en convenant sans ambage que cet événement est devenu désormais un patrimoine immatériel pour l'ensemble des Marocains.

Les professeurs-chercheurs, qui se sont succédé à la tribune de ce conclave, organisé samedi à l'occasion de la célébration du 40ème anniversaire de la Marche Verte, ont passé en revue et épluché les textes et les innombrables documents historiques marocains et ceux conservés dans les registres coloniaux français et espagnols, et qui confirment sans conteste et de manière scientifique et claire la marocanité du Sahara et les liens solides qui existaient et existent toujours entre les tribus sahraouies et le Trône alaouite.

La Marche Verte converge et cadre avec la migration du prophète de l'Islam et les migrations des tribus de l'Orient et des Andalous à destination du Maroc, en ce sens qu'elle augure d'une volonté «d'édifier une nouvelle société» et de se remémorer les migrations que le Maroc a connues tout au long de son histoire», a affirmé le directeur-adjoint de la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc, Abdellaâti Lahlou, dans son intervention sur le thème «Lecture sociologique et anthropologique...40 ans après la Marche Verte».

Il a, d'autre part, fait savoir que la Marche Vert avait également réussi à mettre en avant l'activité de création à travers l'engagement des artistes et écrivains dans la production romanesque, poétique et celles ayant trait aux beaux-arts et à la chanson classique qui ont conféré une marque indélébile à la culture marocaine durant le dernier quart du 20ème siècle.

Pour sa part, le spécialiste de l'histoire du Sahara marocain, Noureddine Belhaddad, a embarqué l'audience dans un voyage explorant des chapitres méconnus du grand public de l'histoire du Royaume, lesquels chapitres confirment la cohésion et la symbiose ayant existé de tout temps entre les dirigeants de la Nation (Rois Alaouites) et les habitants du Sahara, faisant systématiquement référence aux documents historiques qui étayent ses propos.

Tout en évoquant la manière avec laquelle les tribus sahraouies avaient dépêché une nouvelle délégation pour renouveler le serment d'allégeance à Feu S.M Mohammed V en 1927 en dépit des barrières et obstacles imposés et érigés par la puissance coloniale d'alors, M. Belhaddad s'est interrogé sur les véritables raisons derrière le déplacement de ces délégations qui avaient pourtant défié les menaces du colonisateur, si ce n'est leur nationalisme et patriotisme sincère et l'attachement indéfectible de la population sahraouie au Trône.

Dans ce sens, le chercheur a cité les noms de plusieurs batailles livrées par les tribus sahraouies pour la défense de la souveraineté marocaine contre la puissance coloniale, outre des documents officiels portant sur des correspondances avec les ministères des Affaires étrangères de plusieurs pays, dont la Grande-Bretagne, et qui témoignent de l'allégeance de l'ensemble des tribus sahraouies au Trône alaouite, ainsi que d'autres documents attestant du refus catégorique de ces tribus d'admettre le statut de «protégés» de la part de la puissance coloniale.

Les mécanismes de développement de l'espace territorial dans les provinces du Sud requièrent la mise à niveau des ressources humaines, la complémentarité administrative, la transition d'un mode de gestion

vertical vers une gestion participative et la transformation de la région en une zone territoriale attractive, a indiqué, pour sa part, le chercheur en sciences politiques, Said Bouchakouk.

Le concept d'attractivité territoriale se traduit par l'encouragement des investissements, l'attraction des capitaux, l'impulsion de la production des richesses et leur répartition de manière équitable sur la population, a relevé M. Bouchakouk dans son intervention intitulée «Régionalisation et développement de l'espace territorial au Sahara».

Il a, de même, mis l'accent sur l'importance de l'expérience de la régionalisation enclenchée et mise en œuvre par le Royaume, en particulier en ce qui concerne le renforcement du sentiment d'appartenance, de la cohésion sociale, de l'unité nationale et de l'approche participative dans le processus de prise de décision, outre la consécration de l'identité nationale qui constitue le brassage des cultures locales avec leur diversité.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

EDITORIAL

Héritage

4640 | 1

EN dehors du CNDH, il y a encore ici et là quelques voix qui continuent de monter au front pour montrer que les attentes par rapport à la réforme du droit d'héritage ne sont pas isolées. Les engagements sur le renforcement des principes égalitaires n'ont de sens que s'ils sont retranscrits dans le droit. Or, sur ces questions, il y a une iniquité que n'osent braver ni ce gouvernement, aphone quand il s'agit d'ouvrir des espaces de libertés aux femmes, ni les partis politiques qui marchent sur des œufs et craignent, au risque d'y laisser des plumes électorales, de croiser le fer avec les courants conservateurs.

Le Maroc aura beau tenter de clamer ses spécificités, il pourra difficilement faire valoir sa place dans le concert des nations qui aspirent à émerger si ce front n'est pas ouvert. Le propre des batailles pour l'universalité juridique est de montrer qu'il n'y a aucune raison, aussi religieuse soit-elle, qui puisse justifier qu'une partie de la population continue d'être privée d'un partage équitable des biens au seul motif d'être de sexe féminin. Dans de nombreux domaines, le droit marocain a pu négocier des sursauts et des conceptions novatrices. Ici aussi, il en est probablement capable si les véritables enjeux sont mis en avant, ceux d'affranchir des milliers de femmes et de filles infériorisées par le joug de pressions patriarcales, misogynes et rétrogrades. Non, ce n'est pas une insulte aux Marocains que de les convaincre que leurs mères, leurs sœurs, leurs filles méritent une lecture plus équitable du droit à l'héritage. ❑

Mohamed BENABID

40e anniversaire de la Marche Verte

Coup d'envoi à Laâyoune des journées portes ouvertes de la Commission régionale des droits de l'Homme

Au programme de ces journées portes ouvertes, des sessions de formation au profit des élèves des établissements d'éducation, des activités socioculturelles et sportives pour les pensionnaires de la prison locale et les immigrants subsahariens afin de les sensibiliser à leurs droits et leur faire connaître les missions et réalisations de la commission régionale des droits de l'Homme.

La Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara a donné, dimanche à Laâyoune, le coup d'envoi de ses journées portes ouvertes pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, à l'occasion de la commémoration du 40e anniversaire de la glorieuse Marche Verte. Selon ses initiateurs, cette manifestation, qui durera six jours, sera marquée par l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit des habitants de Laâyoune dans plusieurs espaces de la ville, avec la participation d'acteurs civils et de représentants des départements concernés par la promotion des valeurs et des principes des droits de l'Homme dans leur dimension universelle. Elle sera également l'occasion de faire connaître davantage les missions du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales en matière de défense des droits humains en tant que véritable levier pour un développement intégré et durable. Au programme de ces journées portes ouvertes, des sessions de formation au profit des élèves des établissements d'éducation, des activités socioculturelles et sportives pour les pensionnaires de la prison locale et les immigrants subsahariens afin de les sensibiliser à leurs droits et leur faire connaître les missions et réalisations de la commission régionale au service des droits de l'Homme sur plus de quatre années. À cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, a indiqué dans une déclaration à la presse que cette manifestation entrait dans le cadre de la consécration dans la pratique de la culture et des principes des droits de l'Homme dans leur universalité, soulignant que la commission a contribué à la diffusion d'une nouvelle culture des droits de l'Homme auprès de la population de la région. ■

L.M.

Cette manifestation sera marquée par l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit des habitants de Laâyoune.

El Omari et El Yazami reçoivent en grande pompe un leader d'extrême droite italien

Ilyass El Omari et **Driss El Yazami** ont reçu le parlementaire et leader du parti d'extrême droite italien La Ligue du nord, Matteo Salvini. Ce dernier, connu pour ses positions anti-immigration, a félicité le « Maroc pour sa lutte contre l'immigration clandestine ».

On savait Ilyass El Omari impliqué dans la diplomatie parallèle. Seulement, en recevant vendredi 30 octobre, à Tanger, le leader d'un des partis les plus à droite en Europe, le président de la Région Tanger-Tétouan n'en a-t-il pas fait un peu trop ? La visite de Matteo Salvini a en tout cas été relayée par la télévision publique Al Oula. Et pour cause, le leader d'extrême droite italien a abondamment encensé le plan d'autonomie proposé par le Maroc pour ses régions du sud.

« La proposition marocaine d'autonomie est une proposition sérieuse, crédible et réaliste que la communauté internationale doit appuyer pour régler définitivement ce différend régional », a-t-il affirmé au terme de son entretien avec le n°2 du PAM.

Connu pour ses diatribes à l'encontre des étrangers, le chef de file de La Ligue du nord n'a pas changé de point de vue sur la question en se rendant au Maroc. Droit dans ses bottes, Matteo Salvini a déclaré à la première chaîne marocaine que « la clé de la solution du problème de l'immigration ne se trouve pas en Europe mais sur l'autre rive de la Méditerranée ».

Au Maroc, le leader d'extrême-droite a également été reçu par le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Sur sa page facebook, le député italien commente une photo prise en compagnie de Driss El Yazami : « Rencontre avec le président du CNDH. Un Etat civil, stable, où 50% de la population a moins de 25 ans, où il n'y a pas d'extrémistes et où les religions cohabitent. Pour apprendre à contrôler l'immigration, Renzi et Alfano devraient revenir à l'école ici ».

Un clin d'œil à peine voilé au premier ministre italien jugé trop laxiste en matière de contrôle de l'immigration par Matteo Salvini. Pour rappel, le leader d'extrême-droite est membre fondateur du groupe de l'Europe des Nations et des libertés, un groupe parlementaire européen présidé par Marine Le Pen.

http://telquel.ma/2015/11/02/leader-dextreme-droite-italien-recu-en-grande-pompe_1468672

Un Sahraoui unioniste lance un pressant appel de paix, de réconciliation et d'espoir aux Sahraouis des camps de Tindouf

Taoussi Rahal

Bruxelles – Lahcen Mahraoui, unioniste sahraoui, a lancé un pressant appel de paix, de réconciliation et d'espoir aux Sahraouis des camps de Tindouf les exhortant à mettre fin à 40 années de déchirure et de souffrance pour jouir du progrès économique et social et du respect des droits de l'Homme prévalant dans les provinces du sud du Royaume.

"A nos frères et sœurs sahraouis dans les camps du Polisario situés à Lahmada à Tindouf, l'une des régions les plus hostiles et enclavées d'Algérie, je lance un appel de paix, de réconciliation et d'espoir pour un avenir meilleur. 40 ans de déchirure, de séparation et de souffrance. C'est trop et ça suffit", a-t-il lancé, dans un entretien accordé à MAP-Bruxelles à l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte.

"Si nos enfants sont nés et ont grandi dans leur patrie et sont convaincus de leur marocanité, vos enfants, sont nés et ont grandi dans des camps loin de chez eux et se trouvent aujourd'hui face à cette réalité de déchirure et de division avec des convictions qu'ils n'ont pas choisies", a déploré M. Mahraoui.

Il a invité ses concitoyens sahraouis des camps de Tindouf à constater que durant ces quatre décennies beaucoup de choses ont changé au Maroc, mais (que) "malheureusement rien n'a absolument changé dans votre triste quotidien".

Faisant le bilan des réalisation accomplies dans les provinces du Sud depuis leur récupération grâce à la glorieuse Marche Verte, M . Mahraoui a fait remarquer que "dans ce vaste territoire désertique laissé à l'abandon par le colonisateur espagnol, il a fallu tout construire et tout inventer pour vaincre les difficultés environnementales (chaleur, vent et désert), territoire, où les ressources naturelles immédiatement exploitables étaient particulièrement rares et où notre population nomade vivait essentiellement du pastoralisme".

Il a rappelé à cet égard que dès 1976, le Maroc a mis en place toute une série de programmes d'urgence dotés de moyens colossaux pour résorber le retard de cette région en matière de développement. "Tous les défis ont été relevés aujourd'hui : eau, électricité, et tous les moyens de communication sont fournis à tous et partout dans cette région qui est devenue un endroit où il fait bon vivre". En outre, a-t-il poursuivi, tous les indicateurs du développement territorial et humain dans cette région "sont aujourd'hui parmi les plus élevés du Maroc".

Et de lancer encore à l'adresse de ses concitoyens des camps de Lahmada : "En terme de gouvernance et de démocratie, ce sont bien vos cousins sahraouis qui sont à la tête de la plupart des administrations publiques et privées dans nos provinces du sud et se sont environ 3000 élus sahraouis qui nous représentent dans les différents conseils et assemblées à l'échelle locale, régionale et nationale".

M. Mahraoui a ajouté que sur le plan des droits de l'Homme, les sahraouis "bénéficient de l'ensemble de leurs droits", faisant observer que le travail des délégations régionales du **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** dans cette région est constamment loué par le Conseil de sécurité de l'ONU dans ses dernières résolutions relatives à la question du Sahara.

Il a, par la suite, dépeint les souffrances qu'endurent les sahraouis dans les camps de Tindouf depuis 40 ans et où les groupes séparatistes armés du Polisario "ont confisqué tous leurs droits, leur dictent et imposent leurs lois, les manipulent et leur font subir toute forme de violences".

"Les atteintes aux droits de l'Homme sont multiples et n'épargnent personne, même vos droits les plus élémentaires sont bafoués, tous les droits vous permettant de vivre dans la dignité ainsi que vos droits d'expression et de libre circulation", a-t-il dénoncé.

M. Mahraoui a aussi évoqué la misère et la précarité qui s'accentuent dans les camps de Lahmada, de même que la sous-nutrition qui affecte femmes, enfants et personnes âgées, du fait en grande partie du détournement des aides internationales par les dirigeants du Polisario et leurs complices algériens, qui font de la misère des séquestrés un fond de commerce.

Et de s'interroger à l'adresse de ses concitoyens retenus malgré eux dans les camps de Tindouf : "comment ose-t-on vous qualifier depuis 40 ans de réfugiés alors que vous ne bénéficiez ni des droits de réfugiés ni de carte de réfugiés ? Pire on vous refuse même d'être recensés et identifiés".

Il a indiqué que sans l'implication directe de l'Etat algérien qui, depuis 40 ans, héberge, arme, finance, protège le Polisario, "qui est le responsable de vos malheurs, de nos malheurs" et le soutient sur les plans logistique, administratif et diplomatique, le conflit régional autour du Sahara et les souffrances des Sahraouis des camps de Lahmada qui en résultent n'auraient pas autant perduré.

Les Sahraouis unionistes, a-t-il ajouté, sont attristés par la situation de leurs concitoyens séquestrés dans les camps de Tindouf, situation qu'ils ne cessent de dénoncer au CDH à Genève, à la 4ème commission de l'ONU à New York et partout dans le monde malgré les énormes moyens déployés par l'Etat algérien dans une propagande orchestrée par les responsables du Polisario visant à exploiter leur misère à des fins politiciennes et faire durer encore et encore leurs souffrances.

Il a souligné que pour mettre fin à ces souffrances, le Maroc a proposé la solution d'autonomie des provinces du sud, qu'il a qualifiée de "la plus réaliste et la plus juste".

"Nous considérons le Projet d'autonomie soutenu par la communauté internationale qui le qualifie de sérieux et crédible depuis que le Maroc l'a présenté à l'ONU en 2007 comme la solution la plus réaliste et la plus juste car elle renferme tous les ingrédients d'une paix durable, d'une réconciliation et d'un avenir meilleur", a-t-il affirmé.

Il a signalé qu'avec ce projet, il n'y aura pas de perdant mais une avancée gagnant-gagnant. Grâce à ce projet, "Nous pourrons, nous sahraouis retrouver notre autonomie et gérer nos propres affaires, le Maroc conservera sa souveraineté et tous les pays du Maghreb pourront enfin s'unir pour affronter tous les défis auxquels ils font face aujourd'hui dans un environnement régional très instable", a-t-il dit.

Il a invité l'ensemble des Sahraouis à "entrer dans l'histoire par la grande porte" et à "ne pas rater cette opportunité" pour abréger les souffrances et "créer les conditions de réconciliation, de la paix et d'un avenir maghrébin meilleur".

M. Mahraoui a, d'autre part, souligné que les Sahraouis "attendent avec beaucoup d'espoir" la mise en place de la régionalisation avancée dans les provinces du sud du Royaume, laquelle "représentent pour eux une avancée démocratique très importante". "C'est là l'une des explications de leur engagement massif lors des dernières élections régionales et locales du mois de septembre dernier", a-t-il expliqué.

”Avec la mise en application de la régionalisation avancée et le nouveau modèle de développement des provinces du sud, nos jeunes de la région vont certainement être au centre de cette dynamique qui va attirer de plus en plus d’investissements, contribuer à la création de plus d’emplois et poser les socles d’un avenir meilleur”.

Il a enfin émis l’espoir de voir la région du Sahara ”devenir un carrefour incontournable dans les échanges nord-sud et sud-sud” à la faveur de la stabilité, de la sécurité et de la bonne qualité des infrastructures dont elle bénéficie.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/sahraoui-unioniste-lance-pressant-appel-paix-reconciliation-despoir-aux-sahraouis-camps-tindouf/

Après le PAM, des responsables politiques marocains se réunissent avec le chef d'un parti italien d'extrême droite

Il n'y a pas que Ilias El Omari, officiellement n°2 du PAM, qui s'est réuni avec le secrétaire national du parti italien d'extrême droite la Ligue du nord en visite au Maroc.

A l'abri des caméras, Matteo Salvini a pris langue avec le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami. Preuve en est la photo postée par l'eurodéputé sur sa page Facebook. Une réunion que le site d'actualité du CNDH, pourtant très actif lorsqu'il s'agit de relayer des activités de son responsable, a complétement boudée.

Au cours de son séjour marocain, Salvini s'est également entretenu -toujours loin de toute médiatisation- avec le président de la Chambre des représentants, Rachid Talbi Alami du RNI, une composante de la majorité gouvernementale.

http://www.yabiladi.com/articles/details/39859/apres-responsables-politiques-marocains-reunissent.html

Coup d'envoi à Laâyoune des journées portes ouvertes de la Commission régionale des droits de l'Homme à l'occasion du 40è anniversaire de la Marche Verte

La Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara a donné, dimanche à Laâyoune, le coup d'envoi de ses journées portes ouvertes pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, à l'occasion de la commémoration du 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte. Selon ses initiateurs, cette manifestation, qui durera six jours, sera marquée par l'organisation de rencontres de sensibilisation au profit des habitants de Laâyoune dans plusieurs espaces de la ville, avec la participation d'acteurs civils et de représentants des départements concernés par la promotion des valeurs et des principes des droits de l'Homme dans leur dimension universelle. Elle sera également l'occasion de faire connaître davantage les missions du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales en matière de défense des droits humains en tant que véritable levier pour un développement intégré et durable. Au programme de ces journées portes ouvertes, des sessions de formation au profit des élèves des établissements d'éducation, des activités socio-culturelles et sportives pour les pensionnaires de la prison locale et les immigrants subsahariens afin de les sensibiliser à leurs droits et leur faire connaître les missions et réalisations de la commission régionale au service des droits de l'Homme sur plus de quatre années. A cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara, Mohamed Salem Cherkaoui, a indiqué dans une déclaration à la presse que cette manifestation entre dans le cadre de la consécration dans la pratique de la culture et des principes des droits de l'Homme dans leur universalité, soulignant que la commission a contribué à la diffusion d'une nouvelle culture des droits de l'Homme auprès de la population de la région. La commission, en sa qualité de mécanisme de contrôle et de défense des droits de l'Homme, œuvre pour le suivi de l'état des droits de l'Homme dans la région et la réalisation des programmes du CNDH et de ses projets dans ce sens, en étroite collaboration avec les acteurs concernés au niveau régional, a ajouté M. Salem Cherkaoui. Cette manifestation, dont le coup d'envoi a été donné à la prison locale de Laâyoune, entre dans le cadre de l'interaction de la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara avec les détenus, leur implication dans les festivités commémorant le 40ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte et la promotion des valeurs des droits de l'Homme à l'intérieur de cet établissement pénitentiaire, a-t-il fait savoir. La cérémonie d'ouverture de ces journées portes ouvertes, à laquelle ont assisté plusieurs personnalités officielles et de la société civile, a été marquée par l'inauguration à l'intérieur de la prison locale de rampes d'accès pour les détenus à besoins spécifiques, l'organisation d'un match de football entre les détenus et des immigrants résidant à Laâyoune, d'un atelier de communication au profit des femmes pensionnaires de la prison et la distribution de livres et de publications traitant des droits des détenus.

http://www.menara.ma/fr/2015/11/02/1736471-coup-d%E2%80%99envoi-%C3%A0-la%C3%A2youne-des-journ%C3%A9es-portes-ouvertes-de-la-commission-r%C3%A9gionale-des-droits-de-l%E2%80%99homme-%C3%A0-l%E2%80%99occasion-du-40%C3%A8-anniversaire-de-la-marche-verte.html

ALI AARRASS A ÉTÉ ADMIS À L'HÔPITAL LE 27...

Ali Aarrass a été admis à l'hôpital le 27 octobre, soit deux semaines après que l'équipe médicale de la prison avait préconisé son hospitalisation. Il se trouve de nouveau à la prison de Salé II, près de Rabat, bien que son état de santé ne se soit guère amélioré.

Ali Aarrass a finalement été transféré à l'hôpital le 27 octobre, soit deux mois après le début de sa grève de la faim. Sa famille a indiqué à Amnesty International qu'il avait les jambes engourdies et que ses douleurs à la tête, au foie et aux reins étaient si aigües qu'elles l'empêchaient de dormir.

Une délégation du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a rendu visite à Ali Aarrass le 26 octobre et a demandé à la direction de la prison de le faire admettre à l'hôpital, ce que celle-ci a fait le lendemain. Après avoir subi une batterie d'examens médicaux, Ali Aarrass a demandé à rentrer à la prison le 29 octobre afin de pouvoir communiquer avec sa famille. Il poursuit sa grève de la faim.

http://www.amnesty.be/je-veux-agir/agir-en-ligne/ecrire-des-lettres/article/ali-aarrass-a-ete-admis-a-l-hopital-le-27

BENABDELLAH, UN FIDÈLE SERVITEUR DE BENKIRANE

Depuis qu'il a enjoint son parti du PPS de se rapprocher des islamistes pour faire partie de a coalition gouvernementale et s'accaparer en commençant par lui-même des postes ministériels, Nabil Benabdellah fait tout pour rester dans les bonnes grâces du leader islamiste du PJD et chef du gouvernement Abdelilah Benkirane.Nul besoin de cacher aujourd'hui son prochain objectif puisqu'il s'agit d'assurer ses arrières et continuer à soigner ses rapports avec ce dernier dans la perspective d'un nouveau mandat pour ce dernier après les élections de 2016 qui lui permettrait lui et ses protégés de rester au gouvernement sans aucun débat politique interne du parti.

Pour ce, il vient de s'inviter dans le chaud débat sur l'héritage en affirmant que sa formation est pour l'égalité entre l'homme et la femme et d'ajouter de manière très équivoque qu'il faut y aller progressivement. Comprenne qui pourra.

Et pour aller dans le sens des islamistes, Benabdellah n'a pas hésité à charger le **Conseil national Des Droits de l'Homme et son président, Driss El Yazami,** tout comme l'a fait avant lui, Abdellah Benkirane, en 'accusant de vouloir diviser la société.

Jouant à l'équilibriste avec une dialectique grossière, Nabil Benabdellah qui ne jure plus que par son chef de gouvernement, semble décidément prêt à tout pour préserver ses intérêts personnels et les avantages de sa fonction au détriment de la liberté de penser.

Par Jalil Nouri

http://www.actu-maroc.com/benabdellah-un-fidele-serviteur-de-benkirane/

Héritage: la fédération internationale des droits de l'Homme s'en mêle

Dans la bataille pour l'égalité des sexes face à l'héritage, le CNDH ne mène pas le combat tout seul. La fédération internationale des droits de l'Homme exige aussi une révision des textes de loi.

Après le CNDH, c'est au tour de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH) d'exiger l'égalité en matière d'héritage.

"Nos organisations soutiennent pleinement la recommandation du CNDH et appellent le Maroc à l'appliquer sans délai.", déclare l'ONG qui regroupe 178 organisations nationales de défense des droits humains dans 120 pays. La FIDH souhaite aussi "une modification du paragraphe concernant la succession entre un musulman et un non-musulman".

Selon la FIDH si la loi n'est pas amandée, se sera une "violation de la Constitution marocaine et des textes internationaux ratifiés par le Maroc, dont la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes."

Rappelons que Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, avait présenté un rapport sur "l'état de l'égalité et la parité au Maroc" lors de la conférence de presse du 20 octobre à Rabat. Des mesures prisent par le gouvernement en matière d'héritage qui "participent à augmenter la vulnérabilité des filles et des femmes à la pauvreté", selon El Yazami.

Depuis ce coup de gueule, il n'y a eu, à ce jour, aucune évolution ni amendement de la loi. Le PDJ a considéré ce souhait de réforme comme étant une "violation flagrante" de la Constitution.

"Lors d'un rassemblement organisé en octobre sous la présidence d'Abdelilah Benkirane, le parti a qualifié les recommandations du CNDH d'irresponsables", rappelle le FIDH.

"La recommandation du CNDH relative à l'héritage constitue une nouvelle avancée dans la lutte pour l'égalité et la parité. Les autorités marocaines doivent saisir cette occasion pour consolider les acquis des femmes marocaines", note enfin Karim Lahidji, président de la FIDH.

http://www.marocbuzz.com/fr/2015/11/03/heritage-la-federation-internationale-des-droits-de-lhomme-sen-mele/

http://www.h24info.ma/maroc/societe/heritage-la-federation-internationale-des-droits-de-lhomme-sen-mele/37791

L'héritage de la maudite…, par Hicham Rouzzak

Il n'existe pas d'islam modéré et un autre radical… non, il y a un islam tel qu'il était supposé être, et un islam comme on a voulu qu'il soit. Il y a l'islam comme relation directe avec le Créateur, fondé sur la base du principe « interroge ton cœur » pour distinguer le Bien du Mal… cet islam qui a été expliqué par le Prophète dans cette phrase : « Le Bien est ce qui est dicté par l'âme, et le Mal est ce qui écorche cette âme et marque une hésitation dans le cœur, même s'il est inspiré par les autres ».

Et puis, nous avons aussi l'islam de la fatwa… cet islam « ecclésiastique » qui a été créé pour mettre en place une « institution de la (inter)médiation » trompeuse entre l'être et son Créateur, un islam constitutif d'une « église islamique » en tant qu'entité autonome et fondée sur des interprétations fausses, née par la force et ayant fait naître ce qu'on peut appeler « la classe des hommes de religion », un ersatz de clergé musulman.

Cette classe a posé les fondements de son existence, dès le départ, sur la (mauvaise) foi de mensonges et de mystifications dont les principaux sont cette interprétation et cette exégèse du Coran. Ces gens expliquent la parole de Dieu aux fidèles, comme s'ils voulaient nous dire et nous faire croire que Dieu n'a pas révélé, en fait, Sa parole, à tous les croyants pour qu'ils la comprennent et l'appliquent… Non, ils veulent nous faire accroire que le Divin n'a pas voulu que Sa révélation soit claire et explicite, mais qu'il a souhaité, en l'adressant aux hommes, qu'elle soit accompagnée d'une caste ecclésiastique qui s'est accaparée des clés de lecture de la Parole afin de rester la seule à maîtriser l'interprétation de cet islam qu'elle a voulu, effectivement, valable en tous lieux et de tous temps…

Oui… nous sommes aujourd'hui tenus d'admettre que l'évolution de l'Etat en islam n'aurait pu être en dehors de ce clergé, ces gens qui ont théorisé le « califat », qui ont fait de la politique au nom de la religion, en louant et rendant possible la victoire des Omeyyades et des Abbassides, et avant en inspirant la révolte contre Ali bnou Abi Talib (gendre du Prophète et 4ème Cailfe) et en dictant encore bien avant la succession d'Abou Bakr Es-Seddik.

Une classe… qui a fondé sa création, posé sa symbolique et imposé sa domination absolue par l'offense faite à un verset du Coran. Ces gens ont, un jour, pris le dessus sur les croyants considérés « égaux comme les dents d'un peigne », et ont mis en place l'idée de la « rente islamique », puis se sont érigés en « héritiers des prophètes », et, enfin, ont signifié leur argument à travers un verset qu'ils ont détourné… ce verset a été sorti de son contexte, interprété selon leur bon vouloir et présenté éhontément sous l'aspect une vérité absolue et indéniable : « Demandez donc aux gens du rappel si vous ne savez pas » (16 :43).

« Les gens du rappel » se sont transformés ici, abusivement, en « gens de religion » que l'islam n'a absolument pas entériné ni même mentionné. La vérité est que dans cette affaire, l'interprétation faite du

verset est une parfaite forfaiture… En effet, que dit le verset ? « Nous n'avons envoyé, avant toi, que des hommes auxquels Nous avons fait des révélations. Demandez donc aux gens du rappel si vous ne savez pas ». Ce qui signifie que le Prophète de l'islam, comme ses prédécesseurs, sont tous des hommes, que des hommes, des créatures que Dieu a choisi pour ses révélations. Ils ne sont ni anges ni dieux, ils ne sont que des créatures…

Le plus important dans ce verset est que « les gens du rappel » y évoqués, et que le Coran recommande de consulter de la part de ceux qui ont « renié Mohammed » et qui lui ont refusé sa prophétie… ces « gens du rappel » sont les « gens de la Bible » et les « gens de l'Evangile » qui rappelleront les légendes prophétiques et qui informeront de leur réalité et leur essence purement humaines. Ce sont donc ces gens qui sont désignés par « les gens du rappel » et non ceux qui se sont autoproclamés « faquihs » et « théologiens » d'une religion dont le fondement est la relation directe entre le Créateur et ses créatures, sans intermédiation artificielle et superficielle.

La fausse interprétation faite par ces individus, donc, ne se contente pas seulement d'identifier une « caste d'exégètes » non mentionnés dans et par l'islam mais pose aussi à travers les siècles les jalons d'un écart illusoire entre l'Homme et Dieu afin d'empêcher les croyants de poser des questions, de s'interroger et de questionner leurs besoins spirituels… ce verset a été instrumentalisé pour dissuader le musulman d' « interroger son cœur » et aussi pour consacrer ceux qui se présentent en « hommes de religion » comme les seuls responsables de la compréhension de la religion, de son interprétation et de la promulgation de fatwas… reléguant les autres, tous les autres, comme de simples récipiendaires interdits d'approcher de tout ce que ce « clergé » considère comme une science… d'approcher en fait de « leur » religion.

Et puis, avec le temps qui passe, l'interprétation a pris un caractère de sacralité, encore plus sacré que l'islam en lui-même. Les « théologiens » et leurs « rites » sont devenus plus sacrés que le texte… A mesure que les siècles s'écoulaient, on ne croyait plus au principe voulant que « le Bien est ce qui est dicté par l'âme, et le Mal est ce qui écorche cette âme et marque une hésitation dans le cœur, même s'il est inspiré par les autres »… on ne croyait plus qu'à la fatwa, une fatwa devenue désormais plus sacrée que « ce qui est dicté par l'âme »…

L'islam… il n'a pas interdit l'esclavage, mais a fait de l'affranchissement des esclaves une forme de sanction contre ceux qui fautent. Or, plus tard, avec le temps et l'humanité avançant avec le progrès des valeurs de liberté et de justice, l'esclavage est devenu un crime et la liberté a été consacrée comme étant la règle. On ne se rappelle pas qu'avec cette nouvelle législation, les musulmans aient un jour été offusqués ou heurtés. Ils n'ont jamais considéré que la criminalisation de l'esclavage fût un ébranlement de leur foi ou une déviation des principes de l'islam. Non, les croyants ont estimé que l'évolution des hommes et de leurs sociétés ne pouvait plus s'accommoder de l'esclavage, mais sans pour autant renoncer à leur religion dans sa globalité.

Les musulmans… dans tous les lieux où ils vivent et dans tous les pays qui sont les leurs (excepté certains bastions géographiques de l'injustice la plus inhumaine), ne pratiquent plus l'amputation de la main du voleur ou la lapidation d'un être humain, quelle que soit sa faute… Ils ont transformé bien des châtiments corporels en sanctions de droit positif, et cela n'a aucunement fait d'eux de mauvais musulmans ou de croyants en mal de foi…

Mais aujourd'hui… quand on évoque la question de l'héritage en droit musulman, et plus particulièrement le statut de la femme face à cette question, nous nous retrouvons confrontés aux mêmes campagnes de forfaitures, d'impostures et de fausses conjectures.

Et en s'aidant, en s'armant du texte coranique, l'interprétation servie aux croyants devient plus sacrée.

Ainsi, au nom de cette explication tendancieuse du verset « Demandez donc aux gens du rappel si vous ne savez pas », les autoproclamés exégètes et « gens du rappel » veulent nous empêcher de débattre des progrès de nos sociétés… de chercher de nouvelles clés de lecture et de mettre en place de nouvelles grilles d'explications pour une religion que l'on veut autant qu'elle se veut elle-même, valable de tous temps et en tous lieux, coexistant avec toutes les évolutions et les avancées que nous connaissons.

Ces gens-là souhaitent que l'on s'arrête à l'interprétation, mais pas au texte lui-même ; ils veulent que l'on croit que les limites du testament sont celles qui ont été faites par l'exégèse et non par le Coran… que le testament ne peut dépasser la barre du tiers, alors même que le texte sacré n'a rien dit de tel… Ils veulent que nous admettions qu'Ibn Taymiya et d'autres encore sont plus sacrés que « l'interrogation de son cœur »…

Ils veulent que nous considérions la femme aujourd'hui dans les mêmes conditions qui lui avaient valu d'être, naguère, « la moitié d'un humain »… qui l'avaient estimé inapte à gérer, à commander, à diriger… bref, à être un être à part entière, et non la moitié de cette part.

Ceux qui pensaient que l'esclavage que l'islam n'interdisait pas n'allait jamais disparaître, qu'il n'allait jamais devenir ce crime monstrueux que tous les droits condamnent, sont les mêmes que ceux qui voudraient que, aujourd'hui, personne ne s'attelle à un débat sur l'héritage, que personne « n'interroge son cœur » sur ce sujet, face à l'évolution des mœurs et des sociétés… ce sont ces gens qui dénient au musulman/être humain le droit d'interroger sa religion, de questionner son âme pour trouver des réponses adéquates à des points devenus inadéquats… Ce sont toujours eux qui se sont emparés de l'autorité religieuse qu'ils ont monopolisée, qui récusent tout droit à quiconque ne serait pas des leurs de faire une autre lecture de ce qu'ils voient et de ce qu'ils lisent… Ils ne veulent pas, en quelques mots, que les croyants établissent d'autres règles, qui ne seraient pas contraires à l'esprit du texte et qui seraient, dans le même temps, conformes à la marche de leur temps et la nature de leur humanité…

Ils ont fait de la religion un monopole autour duquel ils ont bâti un marché qu'ils défendent à tout autre qu'eux d'arpenter…

L'affaire peut paraître surréaliste… causer héritage des femmes au temps de Daech et des adorateurs du sang qui ont fait d'elles des marchandises qu'on s'échange dans les marchés aux esclaves…

…causer héritage des femmes à l'époque de Jamal Qotb, le ci-devant président de la commission des fatwas de l'université d'al-Azhar, et qui avait dit un jour que « la travailleuse à domicile est la propriété de celui qui l'emploie et la paie »…

… causer héritage des femmes en ces temps troubles à quelque chose d'irréel, d'illogique, mais ce qui est sûr est que le véritable combat n'est pas vraiment celui de faire hériter les femmes au même titre que les hommes car la raison humaine et l'esprit de la Révélation finiront bien par l'emporter… Non, la bataille la plus importante est celle qui aura lieu contre ceux qui ont volé la religion et l'ont détournée à leur profit, qui l'ont soumise à leur volonté alors qu'ils sont humains comme nous tous, de simples humains mais qui se sont érigés en tuteurs de la foi, en gardiens des consciences, en intermédiaires entre Dieu et ses créatures dans une religion de la médiation, telle qu'ils la conçoivent.

Etrange… oui, il est étrange aujourd'hui de constater le degré de rapprochement entre le mot « journaliste » et l'expression « militant religieux », tous deux s'en prenant avec la même admirable virulence à ceux qui s'approchent du domaine de l'héritage.

Etrange de voir comment ils nous opposent « leur sacralité » pour ne pas nous atteler à une (vraie) sacralité qui est notre bien commun, et de constater comment ils manœuvrent avec une louable régularité à diaboliser tous ceux qui veulent aborder cette question…

Etrange de noter comment ils nous demandent de nous soumettre à l'interprétation du texte et non au texte lui-même…

Ceux qui nous demandent aujourd'hui, qui exigent de nous, le silence sont les mêmes qui ont accepté l'interdiction temporelle de l'esclavage, faisant fi de l'absence d'interdiction céleste. Ils comprendront, un jour venu, que la question de l'héritage des femmes ouvrira plus tard sur une vérité bien plus grande et encore plus vaste… et cette vérité est que la pire forme d'héritage est celle que nous avons reçue à travers ce hold-up contre la religion, un hold-up qui l'a transformée en cette chose rigide et statufiée, ce hold-up qui a fait de l'interprétation outrageuse une plus grande sacralité que la religion et son texte, véritablement sacrés.

Ce n'est aujourd'hui plus la femme qui est maudite, elle qui mérite aujourd'hui plus que jamais d'être l'égale

de l'homme… Non, c'est cette classe hybride, mélange de tout et de tous, peuplée d'individus qui se font appeler « hommes de la religion », qui ont créé un clergé qui n'a jamais été voulu ni souhaité.

Et donc, pour pouvoir discuter et débattre de l'héritage de la femme, de la liberté des gens, de leur vie avant la mort et de leur existence dans l'au-delà, il nous faut faire le plus important…

… en l'occurrence de récupérer notre religion des mains de ceux qui se la sont accaparée, de ces voleurs qui l'ont monopolisée…

De comprendre et d'admettre que la relation de l'homme à son Dieu n'a pas besoin d'intermédiaires, que le texte est sacré mais qu'il peut être interprété, que les exégèses trompeuses, que les faquihs et autres oulémas autoproclamés et tout ce clergé auto-désigné ne sont nullement sacrés… qu'ils n'ont aucune légitimité pour exister, du moment qu'ils ont bâti tout leur argumentaire concernant la question de l'héritage sur les attaques contre la légitimité du CNDH !!

http://www.panorapost.com/article.php?id=11585

Maroc : Pour une égalité femmes-hommes en matière d'héritage

fidh héritage marocLe **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** du Maroc a récemment recommandé aux autorités d'amender les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage afin d'accorder aux femmes les mêmes droits que les hommes. Nos organisations soutiennent pleinement cette recommandation et appellent le Maroc à l'appliquer sans délai.

Les dispositions du Code de la famille relatives à l'héritage sont discriminatoires et particulièrement défavorables d'une part aux enfants de sexe féminin et d'autre part au conjoint survivant. L'homme reçoit le double de la part reçue par une femme. Dans son rapport sur l'état de l'égalité et de la parité au Maroc du 20 octobre 2015, le CNDH a pris acte du caractère inégalitaire de ces règles, qui selon lui « participent à augmenter la vulnérabilité des filles et des femmes à la pauvreté ». Il a constaté que « Dépourvues de capacités sociales, de nombreuses femmes cèdent leur part de la succession à un parent de sexe masculin sous prétexte de conserver la propriété au sein de la famille, ou sont victimes de certaines pratiques coutumières visant à les déposséder de leur héritage ou de la terre ».

Malgré la réforme du Code de la famille en 2004 qui a touché un seul point dans le système successoral, plusieurs autres dispositions demeurent inégalitaires, notamment la succession entre un musulman et un non-musulman, et ce en violation de la Constitution marocaine et des textes internationaux ratifiés par le Maroc, dont la Convention des Nations Unies sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes. Afin que le Maroc se conforme enfin à ses obligations constitutionnelles et internationales, le CNDH a donc recommandé aux autorités de réviser la législation successorale pour « que l'égalité et l'équité soient rétablies en faveur du veuf/veuve et des descendants des deux sexes ».

egalité homme femme maroc« La recommandation du CNDH relative à l'héritage constitue une nouvelle avancée dans la lutte pour l'égalité et la parité. Les autorités marocaines doivent saisir cette occasion pour consolider les acquis des femmes marocaines. » Karim Lahidji, président de la FIDH

Le parti islamiste au pouvoir depuis 2011, le PJD, a déjà exprimé son opposition à cette recommandation. Lors d'un rassemblement organisé en octobre sous la présidence d'Abdelilah Benkirane, le parti a qualifié les recommandations du CNDH d'irresponsables.

« La position exprimée par le CNDH constitue un signe de progrès pour toutes les Marocaines et tous les Marocains. Se pencher sur la mise en œuvre de la recommandation constituera une autre étape dans la conquête de l'égalité et de la parité. » Amina Bouayach, secrétaire générale de la FIDH

« Comment dans un pays qui se revendique moderniste, un homme égale deux femmes ? Pourquoi le montant de mes impôts ne serait-il pas divisé par deux ? » Ibtissam Lachgar, cofondatrice du Mouvement alternatif pour les libertés individuelles

Source : fidh.org/fr

egalité heritage homme femme marocLes avancées des droits des femmes en 16 ans de règne

Depuis l'accession au trône du Roi Mohammed VI, la vie des femmes du Royaume a pris un nouveau tournant. Beaucoup plus indépendantes, les Marocaines sont devenues des citoyennes à part entière grâce, notamment, à la réforme du Code de la famille.

Depuis cette mesure phare entreprise par le souverain, la donne a changé dans les rapports hommesfemmes et le Maroc est devenu sans conteste l'un des pays les plus progressistes de la région.

Le nouveau Code de la famille

La Moudawana a été codifiée en 1958 sous le règnede Mohammed V, puis amendée une première fois,en 1993, par Hassan II. Quelques années après son intronisation, le Roi Mohammed VI entreprend une mesure qui allait changer le cours de l'Histoire du pays : la révision, en octobre 2004, du Code de la famille. Une révolution juridique et législative qui allait rétablir plus de justice en matière de droits humains, mais surtout de droits des femmes.

LA CORESPONSABILITÉ DES CONJOINTS

Désormais, la famille est placée sous la responsabilité conjointe des deux époux, et non plus souscelle exclusive du père. La règle de "l'obéissancede l'épouse à son mari" devient ainsi désuète. Ce principe de coresponsabilité remet en cause à la fois l'image de "l'homme chef de famille", mais aussi l'inégal accès à l'autorité parentale entreles époux. Désormais, l'homme et la femme sonttous deux responsables devant la loi de l'éducationde leurs enfants, et cette égalité des droits et des devoirs entre les époux place donc la famille sous la coupe des deux parents selon des principes d'égalité et de partage, et non plus dehiérarchie. L'esprit de cette nouvelle mouture du Code de la famille s'adapte ainsi à une nouveller ealité sociale marquée par la contribution de la femme à la gestion financière de la famille.

LA SUPPRESSION DE LA TUTELLE MATRIMONIALE

Désormais, selon l'article 25 du Code de la famille,"il appartient à la fille majeure de conclure l'acte de son

mariage elle-même ou de mandater à cet effet son père ou un de ses proches".La suppression de la wilaya (tutelle) est l'une des mesures les plus révolutionnaires du Code de la famille dans le sens où elle remet en question le principe même de l'obéissance due aux parents, "Tâ'atal-walidayn", valeur sociale et culturelle majeure structurant les rapports entre les enfants et leurs parents à tous les âges et en toutes circonstances.Jusqu'alors, il était inconcevable qu'une jeune femme se marie sans l'accord de ses parents, notamment celui de son père, ou sans sa présence. Un principe fondé sur la croyance socioculturelle quele désaccord des parents mènera inévitablementà l'échec du couple. À travers la suppression de la tutelle matrimoniale, ce sont les droits des parentssur leurs enfants qui sont révisés afin d'instaurer des rapports plus égalitaires et moins autoritaires ou hiérarchiques entre la femme en âge de se marier et sa famille. L'image du père, ainsi que son autorité au sein de la famille et de la société sont donc remises en question. Aussi, ce sont les fondements d'une société patriarcale qui s'en trouvent ébranlés.

L'ÉLÉVATION DE L'ÂGE DU MARIAGE

L'âge légal du mariage chez la gent féminine estpassé de 15 à 18 ans. Cette avancée majeure met unterme à la conception selon laquelle la femme esten âge de se marier dès la puberté, et tient compte des effets négatifs des unions précoces sur la vie sociale et l'état psychologique des jeunes filles ; sans compter que ce type d'union s'avère dangereux pour la santé d'une jeune épouse pas encore suffisamment mature pour en dosser les responsabilités inhérentes à son nouveau statut. Par ailleurs, cette réforme correspond également à une réalité sociale dans la quelle la femme poursuit de longues études en vue de son insertion dans le monde du travail. La scolarisation devient alors prioritaire, reléguant la perspective d'un mariage précoce au second plan.

LA LIMITATION DE LA POLYGAMIE

Tout en restant autorisée, la polygamie devient cependant beaucoup plus difficile. Si elle n'est pasabolie, elle est aujourd'hui soumise à des condition sstrictes qui la rendent quasi impossible. Le Code de la famille vise en effet à restreindre celle-ci,en la soumettant à l'autorisation du juge. Ce dernier doit désormais s'assurer qu'il n'existe aucune présomption d'iniquité et être convaincu de la capacitédu mari à traiter sa deuxième épouse et ses enfants sur un pied d'égalité avec la première, de façon à leur garantir les mêmes conditions de vie. Par ailleurs, la femme a également son mot à dire dans le sens où son époux ne peut plus s'unir avec une autre sans son consentement. Et si cette conditionn'a pas été actée, la première femme doit être informée du fait que son mari projette de prendre une deuxième épouse. Quant à cette dernière, elle doit également être avisée du fait qu'il est déjà marié.Selon la nouvelle Moudawana, la femme peut invoquer les autres unions du mari pour demander le divorce pour préjudice subi.

LE DIVORCE OUVERT AUX FEMMES

Par le passé, les procédures étant nettement en défaveur des femmes, obtenir pour elles le divorce était un

véritable parcours du combattant, tant les démarches judiciaires étaient complexes. Pour rappel, il y a encore quelques années, le juge n'acceptaitla demande de divorce formulée par l'épouse que dans le cas exceptionnel où elle présentait despreuves de préjudices subis. Une procédure de divorce pouvait donc prendre entre dix et quinze ans pour aboutir, car elle devait prouver qu'elle avaitété, par exemple, maltraitée. Elle était donc souvent contrainte d'acheter son divorce (kholaa). Parailleurs, les femmes et les enfants subissaient, tant sur le plan économique, que symbolique et social,les conséquences de la séparation (stigmatisation dela femme divorcée, perte du logement et des biens,difficultés à subvenir aux besoins des enfants, etc.).Aujourd'hui, grâce à la réforme du Code de la famille,les femmes, au même titre que les hommes,peuvent demander le divorce pour des "raisons de discorde" (chikak) sans avoir à fournir de preuves.Les tribunaux, quant à eux, doivent accorder ledivorce dans un délai de six mois. En cas de séparationeffective, la garde des enfants revient parordre de priorité à la mère, puis au père, puis à lagrand-mère maternelle. L'ex-mari a l'obligation de garantir un habitat décent et une pension alimentaire. D'autre part, l'article 49 du Code de la famille permet un accord écrit pour la gestion des biens acquis durant le mariage et leur partage en cas de divorce.Et en l'absence d'un tel texte, la cour prenden compte la contribution de chacun des époux.

La nationalité pour héritage

Dans son discours du 30 juillet 2005, prononcé àl'occasion de la fête du trône à Tanger, Sa Majestéle Roi Mohammed VI annonçait sa décision d'octroyeraux enfants nés d'une mère marocaine et d'un père étranger la nationalité marocaine. Un grand pas pour la consécration de la femme dans la société. Jusqu'alors, les mariages mixtes étaient confrontés à plusieurs problèmes d'ordre juridique et administratif, à commencer par le fait que les enfant sétaient contraints, s'ils vivaient au Maroc, de renouveler régulièrement leur titre de séjour. La nouvelle disposition de la loi est claire, aujourd'hui,"est considéré marocain, l'enfant né d'un père marocain ou d'une mère marocaine".

La nouvelle Constitution

Sept ans après la réforme du Code de la famille, Sa Majesté le Roi Mohammed VI annonçait, le 17 juin 2011, une nouvelle Constitution. Adoptée au moisde juillet de la même année, celle-ci confère au statutde la gent féminine une place non négligeable. Toute fois, il convient de rappeler que la femme marocaine bénéficiait déjà d'acquis, tant au niveau du droit constitutionnel que du droit civil, dans la précédente Constitution. Ainsi, l'égalité en matière de droits civiques et politiques entre l'homme etla femme est déjà affirmée par l'article 8 de la dite Constitution, qui proclamait que "l'homme et la femme jouissent de droits politiques égaux", et que"sont électeurs tous les citoyens majeurs des deux sexes jouissant de leurs droits civils et politiques".Par ailleurs, la femme marocaine, en sa qualité de citoyenne, bénéficiait déjà implicitement des garanties constitutionnelles : liberté de circulation,d'opinion, d'association, d'accès aux fonctions et emplois publics et à l'éducation…Jusqu'à 2011, son statut n'était cependant pas consacré dans sa globalité par le texte constitutionnel actuel.

LE PRÉAMBULE DONNE LE TON

Dès le préambule, il est proclamé que le Royaume du Maroc s'engage à "bannir et combattre toute discriminationà l'encontre de quiconque, en raisondu sexe". Chose non négligeable, car le fait que cetaliné a relatif à la l'élimination des discriminations fasse référence en premier lieu à celle relative ausexe n'est pas anodin. La couleur, les croyances, la culture, l'origine sociale ou régionale, la langue oule handicap ne viennent en effet qu'à la suite.

L'ARTICLE 19

L'article 19 de la Constitution, premier du titre Ilintitulé "Libertés et fondamentaux", annonce que"l'homme et la femme jouissent, à égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés dansle présent titre et dans les autres dispositions de la Constitution ainsi que dans les conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Royaume, et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes et des lois du Royaume. L'État marocain oeuvre à la réalisation de la parité entre les hommes etl es femmes. Il est créé, à cet effet, une Autorité pour laparité et la lutte contre toute forme de discrimination".

L'ARTICLE 34

Le statut de la femme est de nouveau évoqué dans l'article 34, lequel énonce que "les pouvoirs publics élaborent et mettent en oeuvre des politiques destinées aux personnes et aux catégories à besoins spécifiques. À cet effet, ils veillent notamment à traiter et prévenir la vulnérabilité de certaines catégories de femmes et de mères".

http://www.tunisiefocus.com/politique/maroc-pour-une-egalite-femmes-hommes-en-matiere-dheritage-132823/